الاقتصاد والعلوم السياسية

مجلة نصف سنوية تصدر عن مركز التدريب والبحوث الاقتصادية والسياسية - العدد (1) 2004 ف

الاقتصاد الليبي الأفاق المستقبلية والعقبات التي تواجهها في ليبيا

قضايا وإشكاليات نقل التكنولوجيا إلى الإدارة العربية

واقع البحث العلمي ومعوقاته في الدول العربية

الإعلام والسياسة الخارجية الليبية

- الخصصات والميزانية العمومية
- مفاهيم جديدة لاحتكار التقنية

ونحن نستأنف مسيرة العطاء في موقع نبيل آخر..

نهدي بداية هذا الجهد .. إلى كل الذين لم تثنهم مرارة الواقع عن التقدم نحو مصاعبه التي فاقت الصخر صلادة يحفرونه بأظافرهم فكتبوا التاريخ بثورة متجددة على كل الصعد وكانوا البلسم لجراح المعاناة الطويلة..

إلى كل المخلصين .. إلى كل المبدعين وكل الأوفياء الصادقين للوطن والثورة وعز قائدها.

نهدي هذه البداية

صلاح عياد المقري
منسق التحرير

مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مجلة نصف سنوية تصدر عن مركز التدريب والبحوث الاقتصادية والسياسية

لجنة التحرير:
د . حافظ شعيل عمرو
د . علي منصور
د . محمد عامر الحمادي
د . أسامة بن منصور

منسق التحرير:
صلاح عياد المقري

جمع وإخراج وتنفيذ
ساطع للخدمات الإعلامية والأعمال الفنية

طباعة
مطبعة جامعة الفاتح

إشراف
إدارة المطبوعات والمكتبات بجامعة الفاتح

المحتويات

تقديم 9

اتجاهات التنمية الاقتصادية والعقبات التي تواجهها في ليبيا 13
د ـ حافظ شعيلي جمرو

مؤشرات هامة لتقييم الأداء المصرفي 23
د ـ محمود عبد الحفيظ المغبوب

قضايا وإشكاليات نقل التكنولوجيا إلى الإدارة العربية 27
د ـ علي محمد منصور

المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات من وجهة نظر المدرسة النقدية 37
د. منجد عبد اللطيف أحمد

واقع البحث العلمي ومعوقاته في الدول العربية 45
الطاهر محمد نصر الهميلي

تطور الفكر المالي في الحضارات القديمة 53
أ ـ علي المهدي ناصف

المخصصات والميزانية العمومية 57
أ ـ ناصر بن عمران

اقتصاديات التعليم في الجماهيرية (الواقع والأفاق) 59
أ ـ جلال الهادي

الخصخصة 67
أ ـ أسامة محمود بن منصور

مفاهيم جديدة للاحتكار التقنية 73
أ ـ عماد السايح

أثر زيادة عرض النقد في نمو الناتج المحلي الإجمالي 79
د ـ مثنى عبد الإله ناصر ـ د ـ منجد عبد اللطيف أحمد

دراسة تحليلية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية في الدول العربية 91
د ـ محمد عامر الحمادي

أثر المديونية العربية على الناتج المحلي الإجمالي بهذه الدول 101
لؤي الهادي محمد حواص

الأعلام والسياسة الخارجية الليبية 105
صلاح الدين عياد عطية المقرى

تقديم

أصبح من اللازم علينا الاعتراف بأن السبيل الوحيد لزيادة الوعي الشعبي هو تحقيق مؤشرات علمية وفنية تساعدنا على النهوض والتقدم ومجاراة الدول المتقدمة في العالم باتباع خطط تطور القدرات الذاتية لتتلاءم مع الغايات والأهداف والطموحات التي نسعى للوصول إليها بالاعتماد على تنفيذ آليات واستراتيجيات تحدد وتركز على أولويات المناشط البحثية وإذ يسرنا ان نضع بين يدي الأخوة القراء الاعزاء العدد الأول من مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الفاتح في محاولة لتكون أحد المنابر العلمية الاعلامية في الوقت الذي نحن في امس الحاجة للتحليل والبحث العلمي في كافة انشطة القطاعات المختلفة وخلق انسجام وتوافق مع ما يقدم من بحث وعلم ومعرفة مع متطلبات المجتمع الانسانية وتحقيق اكبر نوع من المشاركة العامة في تقديم المقترحات والتصورات العلمية والقيام بجميع الدراسات المتعلقة باحتياجات أفراد المجتمع لذلك دعت الضرورة إلى الاهتمام الكبير واللامحدود بالبحث العلمي باعتباره وسيلة وركيزة اساسية من وسائل وركائز تقدم المجتمعات عن طريق التنمية الاقتصادية وتخفيف العبء على الميزانية العامة وإتاحة الفرص أمام القطاع الخاص والشركات والتشاركيات في المساهمة والتمويل ودعم الاقتصاد الوطني.

أن مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية هي بادرة وخطوة نسعى من خلالها لتقديم مساهمة فعلية لمجتمعنا من أجل النهوض والتقدم والانتقال من مسار الدول المتخلفة إلى مصاف الدول المتقدمة وعبر هذه الاسطر البسيطة والمتواضعة لا يسعني إلا ان اتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأخوة اعضاء هيئة التدريس بالكلية الذين شاركوا ببحوثهم العلمية الموقرة مساهمة منهم في تقديم دور محوري في نشر الوعي وتقديم المعرفة الطبيعية ومخاطبة العقل والوجدان.

د. حافظ هميلي صمرو
أمين اللجنة الشعبية لكلية
الاقتصاد والعلوم السياسية

ترحب المجلة بمشاركة الكتّاب من داخل ليبيا وخارجها بتقديم المقالات والبحوث والأوراق المقدمة إلى المؤتمرات والندوات العلمية وملخصات عن الرسائل الجامعية، وكذلك بتعقيبات القراء واستفساراتهم، طبقاً للشروط التالية:-

1- تنشر المجلة المقالات التي لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر إلى جهات أخرى، على أن تكون ذات علاقة وثيقة بمجالات تخصصات الكلية.

2- تخضع جميع المقالات المقدمة للتقويم العلمي حسب الأصول المتعارف عليها.

3- تعبر المقالات التي تنشر في المجلة عن آراء كاتبها ولا تعبر بالضرورة على رأى هيئة التحرير.

4- تراعى قواعد النشر العلمية عند إعداد المقالات، وفقا للمعايير العلمية ومستوفياً لشروط التوثيق ومحتوياً على قائمة المراجع.

5- المقال الذي يقدم للمجلة لا يعاد لكاتبه.

6- تشعر المجلة كاتب المقال المقبول بموعد نشره، مع تزويده بنسخة من المجلة.

7- تصرف مكافأة رمزية عن المقال الذي يجاز نشره.

توجه المراسلات المتعلقة بالمجلة على العنوان التالي:

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة الفاتح - القاطع (ب) هاتف: 4625910

صندوق بريد:

توجه المراسلات المتعلقة بالاشتراك في المجلة على العنوان التالي:

قواعد النشر في المجلة

يراعى في المقالات المقدمة للنشر في المجلة أن تكون متسمة بالجدية والأصالة والموضوعية، وان تكون بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح مع الالتزام بما يلي:

1- يجب ألاّ يزيد حجم المقال المقدم على (30) صفحة.

2- تقدم نسختين من المقال، تكون النسختان مطبوعتان على وجه الصفحة فقط مع ترك مسافة سطرين، ومساحة (4سم) على الهامشين وكذلك مسافة (4سم) أعلى الصفحة وأسفلها.

ويرفق ملخصا للمقال في حدود «صفحتين».

3- تسلسل صفحات المقال على النحو التالي:

أ - الصفحة الأولى وهي صفحة العنوان، وتتضمن عنوان المقال، واسم الكاتب، الوظيفة التي يشغلها والجهة التي يعمل لديها.

ب - الصفحة الثانية: وهي بداية المتن «النص» وتأخذ الرقم (1).

جـ - يستمر ترقيم صفحات المقال حتى نهاية النص بشكل متسلسل.

4- يقدم كاتب المقال نبذة عن سيرته الذاتية: تتضمن الاسم بالكامل، ومؤهلاته العلمية، ومجال تخصصه، وأبرز إنجازاته العلمية، وجهة عمله ووظيفته، وعنوانه البريدي وهاتفه.

5- إعداد قائمة المراجع:

توضع المراجع العربية أولاً تليها المراجع الأجنبية، وتصنف الأولى هجائياً حسب الاسم الأول للمؤلف، وتصنف الثانية حسب الاسم الأخير للمؤلف.

اتجاهات التنمية الاقتصادية والعقبات التي تواجهها في ليبيا

د ـ حافظ شعيلي عمرو
استاذ مساعد بقسم الاقتصاد

الغرض من هذا البحث هو استقصاء مفهوم التنمية الاقتصادية ودورها في الاقتصاد الوطني في ليبيا وما قد يحدث من تغير في هيكل الواردات والصادرات نتيجة لعملية التنمية الاقتصادية أو للتغير في هيكل الاقتصاد والتحديات التي يواجهه هذا الاقتصاد الصغير في ظل الاقتصاديات الدولية الكبيرة. ومن هذا يتطلب منا الجهد في العمل على معرفة الاتجاهات التي تشير إلى الدراسات التي تساعد الباحثين في معرفة كافة العلاقات الوثيقة والقوية للتنمية الاقتصادية وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل الدخل القومي ومعدلات النمو والنفقات العامة والقوى العاملة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الأخرى والتي من خلالها نستطيع دراسة التنمية الاقتصادية ومستقبلها في ليبيا. وقد بينت الدراسات المختلفة التي بحثت في هذا المجال أن هناك دورا كبيرا وضروريا لتدفق السلع والبضائع بين الدول لإستمرار وزيادة معدل النمو الاقتصادي في بلدان التبادل. تختلف أهمية التنمية الاقتصادية من بلد لآخر ولكن تزداد أهميتها بالنسبة للدول النامية والدول الصغيرة، ففي ليبيا تهتم التنمية الاقتصادية بنمو الاقتصاد الوطني إهتماماً خاصاً نظراً لكون ليبيا دولة نامية من جهة وهي تعد ضمن الدول الاقتصادية الصغيرة مقارنة بالاقتصاديات الأخرى في العالم برغم من إن خطط التحول الاقتصادي التي حققت أقصى المعدلات الممكنة. فإذا كانت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية فأن أهميتها تأتي في الترتيب الأول في كثير من الدراسات فقد تستمد الواردات أهميتها من ضرورة استيراد المعدات الرأسمالية أو الاستثمارية وغيرها من المواد اللازمة لمتطلبات التنمية وزيادة الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية نتيجة لارتفاع الدخول التي تحدث عند تحقيق النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لأهمية الدور الذي تلعبه الصادرات فإن المورد الرئيسي لدفع قيمة الواردات أي أنه لا بد من وجود صادرات لاستمرار الاستيراد من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الصادرات تعتبر منفذاً لفائض العرض المحلي فإذا إستطعنا أن ننتج أكثر من الطلب المحلي فإن التصدير يعتبر المنفذ الملائم لتصريف الفائض عن حاجة السوق المحلي وذلك لدفع قيمة الواردات اللازمة لتحقيق معدل النمو الاقتصادي الذي يعرف بأنه الزيادة المضطرة في الدخل

أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي وغالبا قياسه بمعدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي. وهذا الأخير يساوي معدل نمو الدخل القومي الإجمالي مطروحا منه معدل النمو في السكان ولهذا فأن النمو الاقتصادي يعني ان معدل النمو في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي يجب ان يكون اكبر من معدل النمو في السكان. ويرتبط النمو الاقتصادي بدراسة العوامل المختلفة التي تؤدي إلى الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو إلى زيادة الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه باستخدام الموارد الإنتاجية المتاحة بصورة معقولة وتتمثل هذه العوامل الزيادة الفعلية في رصيد المجتمع من الرأسمال الذي يتحقق عن طريق الاستثمار الصافي وفي زيادة حجم القوى العاملة وكذلك في التحسن المستمر في طرق وأساليب الإنتاج.

فالتنمية الاقتصادية تعرف بانها العملية المستمرة التي بها يحسن الأفراد أحوالهم. وتهدف إلى تحويل المجتمع من التخلف إلى اقتصاد قادر على الانطلاق نحو النمو والتقدم ولا يأتي هذا إلاّ بإزالة الجمود الذي يتعرض له المجتمع نتيجة الركود ثم البدء في عملية التنمية المخططة. أما النمو الاقتصادي يشير إلى الارتفاع في الدخل القومي الحقيقي أو الارتفاع في الدخل الفردي الحقيقي فالزيادة في إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد ما وبأية وسيلة من الوسائل غالبا ما يعبر عنه بالنمو الاقتصادي ولكن التنمية الاقتصادية تعني أكثر من هذا فهي إضافة إلى النمو وهو الارتفاع في الدخل الفردي تعني التغيرات الأساسية في الهيكل الاقتصادي للبلد المعنى ومن أهم هذه التغيرات ارتفاع نصيب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي وانخفاض نصيب مساهمة القطاع الزراعي فيه مع ما يصاحب هذا التغيير من زيادة في عدد السكان.

أولا: التنمية الاقتصادية والهيكل الاقتصادي

عادة تقاس التنمية الاقتصادية بحسابات الزيادة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي التي تؤثر تأثيراً موجباً على حصص بعض القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي وتؤثر تأثيرات سالبة على بعض القطاعات الأخرى. فإذا كان الاقتصاد عبارة عن ثلاثة قطاعات رئيسية: «القطاع الزراعي - القطاع الصناعي - قطاع الخدمات». فإن مجموع هذه القطاعات الثلاثة تشكل الإنتاج المحلي الإجمالي وبالتالي وجد ان حصة القطاع الزراعي من الإنتاج الإجمالي تتناقص بإستمرار كلما إرتفع معدل النمو في دخل الفرد الحقيقي بينما حصة قطاع الصناعة في الإنتاج الإجمالي تتزايد وبدرجة كبيرة. أما حصة قطاع الخدمات فإنها تتزايد أيضاً ولكن بنسبة أقل بكثير من نسبة إرتفاع حصة قطاع الصناعات.

التغير في هيكل الاقتصاد الليبي لم يتبع هذا النمط العام بل أن نمو الاقتصاد الليبي أخذ مجرى آخر مخالفا ومغايرا لما يجب أن يسلكه اقتصاد نامي مثل الاقتصاد الليبي فلو أستثنينا قطاع النفط وأخذنا باقي القطاعات وقسمناها إلى ثلاثة قطاعات رئيسية فالبرغم من أن القيمة المضافة المطلقة لإنتاج كل قطاع هي في تزايد إلا أن حصص بعض القطاعات تتناقص

نتيجة لمعدل نموها المنخفض. فحصة القطاع الزراعي تتناقص في الإنتاج المحلي وبشكل كبير كذلك إن حصة قطاع الصناعة في تناقص وتذبذب دون إرتفاع وهذا هو وجه الاختلاف الأساسي بين نمط النمو في الاقتصاد الليبي ونمط النمو المعروف في الاقتصاديات الأخرى. أيضاً نجد أن حصة قطاع الخدمات ترتفع بشكل كبير في الإنتاج المحلي (قطاع الخدمات والبناء والمنافع العامة). هذا الشذوذ في نمط نمو الاقتصاد الليبي عن النمط الذي يفترض أن يسير عليه خلقه وجود قطاع النفط من ناحية والاتجاه في توزيع الدخل من ناحية أخرى. فقطاع النفط أدى إلى رفع الأجور في القطاعات غير التقليدية مما أدى إلى نزوح الكثيرين من المشتغلين بالزراعة إلى المدن للإشتغال بقطاع النفط والقطاعات الأخرى التي تخدم قطاع النفط «المواصلات ـ الطرق ـ التموين ـ وغير ذلك من المهن التي لها اتصال مباشر أو غير مباشر بقطاع النفط».

أيضا هناك سبب آخر يساعد على أن يتجه نمو الاقتصاد الليبي بالنمط المذكور هو توزيع عائدات النفط أو على الأقل جزء كبير من عائدات النفط على أفراد المجتمع عن طريق زيادة مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع مثل الخدمات التعليمية والصحية والإدارة المحلية والمواصلات .. ألخ. ان خلق وزيادة مستوى هذه الخدمات أدى إلى جذب عدد كبير من القوى العاملة على حساب قطاع الزراعة والصناعة الشيء الذي أدى إلى زيادة حصة قطاع الخدمات من إجمالي الإنتاج المحلي وإنخفاض حصة كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة من الإنتاج المحلي الإجمالي. لا شك أن معدلات النمو هذه في مختلف القطاعات قد أثرت في معدلات النمو من الواردات المختلفة وهذ يجرنا إلى البحث في تفسير معدلات النمو المختلفة من الواردات.

عندما تكون هناك علاقة موجبة بين التنمية الاقتصادية وبين نمو الواردات فإن هذا يعني أن إجمالي الواردات سوف ينمو بمعدل موجب، ولكن لو قسمنا الواردات إلى مجموعات شبه متجانسة من السلع المختلفة فسنجد أن معدل نمو هذه المجموعات المختلفة غير متساو أي أن هناك مجموعات أو فئات من الواردات تنمو بمعدل أكبر أو أقل من فئات أو مجموعات أخرى وبالتالي سينتج عن ذلك تغير في هيكل الواردات كلما زاد معدل النمو. يمكن تقسيم الواردات إلى ثلاث فئات رئيسية:

أ ـ الواردات من السلع الإستهلاكية:

وهذه الفئة عادة ما تشمل نوعين من الواردات، واردات المواد الغذائية مثل السكر والشاي والحليب والدقيق والفواكه والخضروات والزيوت والشحوم الصالحة للأكل.. ألخ . أما النوع الثاني من واردات السلع الإستهلاكية فيشمل المواد المصنعة مثل الثلاجات والسيارات الخاصة وأجهزة الغسالات والتلفزيون والأثاث وغير ذلك من السلع الإستهلاكية المعمرة.

ب ـ الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة:

وهذه الفئة تشمل كل الواردات التي تطلب لغرض الإنتاج وليس لغرض الإستهلاك سواء كانت مواد خام أو مواد مصنعة بغرض إدخالها في عملية الإنتاج وتتدرج تحت هذه الفئة بعض المواد الكيماوية وخيوط النسيج وبعض منتجات المطاط والخشب..الخ.

جـ - الواردات من الأجهزة والمعدات الإنتاجية:

وهذا النوع من السلع يستورد لغرض العملية الإنتاجية حيث تحتوي هذه الفئة على الواردات من الآلات والمعدات الثقيلة الكهربائية وغير الكهربائية - المصانع - الجرارات - الناقلات - الطائرات .. الخ.

مجموع الفئات الثلاث من الواردات يشكل إجمالي الواردات فلو أخذنا قيمة إحدى هذه الفئات وقسمناها على إجمالي قيمة الواردات فإننا نحصل على حصة هذه الفئات من إجمالي الواردات. لقد بينت الدراسات المختلفة أنه بالتنمية الاقتصادية «تحدث زيادة مختلفة في معدل نمو كل فئة من هذه الفئات الثلاث فلحدوث التنمية الاقتصادية يتطلب الأمر ضرورة نمو بعض فئات الواردات بمعدل أعلى من معدل نمو إجمالي الواردات ولذلك فإن فئات أخرى ستنمو بمعدل منخفض نسبياً وهذا سيؤدي إلى أن الفئة ذات معدل النمو العالي سترتفع حصتها في إجمالي الواردات بينما الفئة ذات النمو المنخفض ستنخفض حصتها في إجمالي الواردات. فلقد بينت الدراسات المختلفة بأن حصة الواردات من السلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات تنخفض بارتفاع الدخل الفردي «بالرغم من ارتفاع قيمة الواردات المطلقة من هذه الفئة لأن معدل نموها منخفض نسبياً السبب الذي يؤدي إلى إنخفاض حصتها من إجمالي الواردات». يمكن تفسير ذلك بأنه كلما استمر التصنيع من مرحلة مبكرة إلى مرحلة أكثر نضوجاً مع زيادة الطلب المحلي على السلع المصنعة كلما ارتفعت قدرة الإنتاج المحلي على تغطية نسبة أكبر من الطلب. وبذلك نجد أن نسبة واردات السلع الاستهلاكية إلى إجمالي الواردات في إنخفاض مستمر كلما ارتفع الدخل الفردي.

أما الواردات من السلع الوسيطة والمواد الخام والأجهزة والمعدات الإستثمارية فقد بينت الدراسات على أن اتجاهها اتجاه موجب أي أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى زيادة معدل نمو الواردات من هذه السلع بنصب مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة حصتها في إجمالي الواردات خصوصاً بالنسبة للبلدان النامية والصغيرة. ان الاتجاه في نمو الواردات الليبية والتغير في هيكليتها لم يتبع ذلك الاتجاه العام الذي أشرنا إليه في حالة البلدان النامية العادية «أي التي ليس بها قطاع نفطي أو أي مورد طبيعي آخر يشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي». فنمو الواردات الاستهلاكية في ليبيا قد تأثر بظروف الاقتصاد الليبي الخاصة والمتمثلة بالدرجة الأولى في الآثار التي يتركها قطاع النفط على هيكل الاقتصاد الليبي وبالتالي هيكل التجارة الخارجية. فإذا أخذنا العلاقة بين الطلب على السلع الاستهلاكية وعلاقته بالدخل الفردي هي علاقة أقل مرونة، أنه كلما ارتفع الدخل الفردي فإن العرض المحلي من السلع الاستهلاكية سيرتفع ولكن بنسبة أقل بنسبة إرتفاع الدخل الفردي وبالتالي فإن الفرق بين الطلب والعرض

من السلع الاستهلاكية سيأتي عن طريق الاستيراد.

فالبرغم من أن قيمة الواردات ارتفعت من كل فئة بدون استثناء إلاّ أن حصص بعض الفئات في ارتفاع بينما تتناقص حصص فئات أخرى من إجمالي الواردات فنصيب السلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات قد ارتفع بعكس التنبؤات الاقتصادية التي تشير بإنخفاض حصة هذه الفئات. الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة بالرغم من أن قيمتها المطلقة قد ارتفعت إلاّ أن نصيب هذه الفئة من إجمالي الواردات هو في تذبذب. أما مجموعة الوقود والمواد الكيماوية والتي يمثل جزء منها لقطاع الإستهلاك والجزء الآخر للانتاج فقد إنخفض نصيبها من إجمالي الواردات بالرغم من ارتفاع قيمة الواردات المطلقة.

ان السلوك الذي اتبعه نمو الواردات السلعية يعكس بالطبع الوضع الذي يتجه إليه نمو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الليبي فالنمو السريع لقطاع الخدمات والنمو البطيء نسبياً لقطاع الزراعة وقطاع الصناعة يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وعجز قطاعي الزراعة والصناعة عن مجاراة هذا الارتفاع السريع في الطلب على السلع الاستهلاكية. أما الانخفاض في حصة الواردات من المعدات الاستثمارية الذي أدى إلى بطيء نمو القطاع الصناعي.

ثانيا: التنمية الاقتصادية واستراتيجيات التصنيع :

هناك أكثر من طريقة أو استراتيجية تتبع لتحقيق التنمية الاقتصادية فهناك استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية تشجيع الصادرات أو خليط من هاتين الاستراتيجيتين وكل منهما تحدث أثراً في الواردات والصادرات يختلف عن أثر الأخرى.

أ ـ إستراتيجية إحلال الواردات:

كثير من الدول حاولت تطبيق هذه الاستراتيجية خصوصاً بلدان أمريكا اللاتينية حيث أن استراتيجية التنمية هنا تهدف إلى خلق صناعات وطنية لتحل محل الواردات في سد حاجة الطلب المحلي وبذلك تركز خطة التنمية على إنشاء المصانع التي تقوم بإنتاج بديل للواردات. ففي المرحلة الأولى من تطبيق هذه الاستراتيجية فإنه للحصول على معدل نمو عال يستوجب الأمر زيادة الواردات من السلع الاستثمارية وذلك لتحويل المدخرات إلى إستثمارات وبالطبع تفترض هذه الاستراتيجية وجود سوق كبير يستوعب الإنتاج المحلي ولكن هناك مآخذ على هذه الاستراتيجية يجب النظر إليها بعين الإعتبار. من هذه المآخذ التمييز بين القطاع الزراعي وقطاع الصناعات والتحيز للقطاع الأخير.

إذ أن حماية الصناعات الوطنية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي فإن معدل التبادل بين السلع الصناعية والسلع الزراعية سيكون في صالح السلع الصناعية أي أن المشتغلين بالقطاع الزراعي قد يتضررون ما لم توضع سياسة اقتصادية خاصة بتشجيع الإنتاج الزراعي أيضاً أما المأخذ الثاني على هذه الإستراتيجية فهو تحيزها ضد قطاع الصادرات فعندما تدعم

الصناعات الوطنية وتمنح لها الحماية الكافية من خطر المنافسة الخارجية فإن أسعارها قد ترتفع وبالتالي قد يستحيل تصدير الفائض من الإنتاج المحلي لإرتفاع أسعاره بالنسبة لأسعار السلع المماثلة في السوق المحلي.

ب ـ إستراتيجية تشجيع الصادرات:

هنا بدلاً من التركيز على إنشاء صناعات تحل محل الواردات فإن التركيز يكون على إنشاء أنسب الصناعات التي تتوفر لها الموارد الاقتصادية اللازمة لإنشائها لغرض تصدير معظم الإنتاج أو نسبة كبيرة منه وهنا تمنح الكثير من التسهيلات والمساعدات لهذه الصناعات حتى تستطيع أن تكون منافسا قويا في الأسواق العالمية. هذا النوع من الإستراتيجيات يتناسب كثيراً مع البلدان الصغيرة أي البلدان التي تتصف بصغر استيعاب أسواقها مع توفر المواد اللازمة لإقامة الصناعات التصديرية.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن عملية التنمية الإقتصادية التي مرت بها الكثير من البلدان المتقدمة اقتصادياً اوصناعياً لاحظ الاقتصاديون بأن هناك تدرج في إختيار الصناعات المناسبة لكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية فإذا قسمنا هذه الصناعات إلى ثلاثة أنواع رئيسية فإن ترتيب ظهورها سيكون كالآتي:

أ ـ الصناعات المبكرة:

وهذه الصناعات تشمل صناعات المواد الغذائية والصناعات الجلدية والنسيج .. الخ وتتميز هذه الصناعات بانخفاض في مرونة الطلب الدخلية عليه «أي أن مرونة الطلب على هذه السلع بالنسبة للتغير في الدخل أقل من واحد صحيح» وعادة مستوى منخفض من الدخل.

ب ـ الصناعات المتوسطة:

وتشمل صناعات المعادن غير الصلبة ومنتجات المطاط والمنتجات الخشبية والصناعات النفطية. وهذه الصناعات تتميز بمرونة دخلية أعلى من النوع السابق «من واحد إلى واحد ونصف» أيضاً هذه الصناعات تصل إلى مستواها الأقصى الممكن عند مستوى دخل منخفض نسبياً.

جـ ـ الصناعات المتأخرة:

وتشمل السلع الاستهلاكية ذات المرونة الدخلية العالية مثل السلع المعمرة والملابس بالإضافة طبعاً إلى السلع الاستثمارية والسلع الوسطية مثل الصناعات المعدنية والصناعات الثقيلة.. الخ.

ثالثا: التنمية الاقتصادية والانفاق العام:

لا تقتصر أهداف مختلف أنواع النفقات العامة على مجرد إشباع الحاجات العامة بل تؤدي

إلى التأثير على النشاط الاقتصادي للمجتمع بقصد النمو المتوازن حيث تؤثر النفقات العامة بأنواع مختلفة على المتغيرات الكلية للاقتصاد وهي الاستهلاك، الادخار، الاستثمار فضلاً على تأثيرها على المستوى العام للأسعار. فالنفقات العامة قد تكون لها آثاراً مباشرة وهي تشكل الآثار الأولية للنفقات العامة، وقد تكون الآثار غير مباشرة التي تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدخل القومي، أي من خلال المضاعف - الذي يبين أثر الانفاق الاستثماري الإضافي على مستوى الدخل. وتؤدي النفقات العامة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة الناتج القومي بما تنطوي عليه من الطاقة المالية للمجتمع التي تتمثل في زيادة قدرته على تحمل مزيد من الضرائب، وتقدم المزيد من القروض للدولة، مما يزيد في قدرتها على الإنفاق.

ففي الاقتصاديات المتقدمة التي تتسم أجهزتها الانتاجية بمرونتها العالية، فأن أي تغير يبدأ في القطاعات الاقتصادية ينشر أثراً في القطاعات الأخرى دون تأخير زمني، وبالتالي فأنه حين تسود حالة من الكساد في مثل هذه الاقتصاديات، فأن زيادة حجم الإنفاق العام سوف تقود إلى رفع مستوى الطلب الكلي، وبالتالي تتولد ظروف مناسبة لقوى السوق مما يرفع من مستوى الإنتاج. فالانفاق العام في هذه الحالة يكون إدارة لزيادة القوة الشرائية بين يدي الوحدات الاقتصادية. وبالتالي يزداد الطلب الكلي فيزداد حجم المبيعات من السلع والخدمات،وهذا يرفع بدوره مستوى الإيرادات المتوقعة وحجم الأرباح مما يعمل على زيادة حجم الإنتاج غير أن زيادة الإنفاق العام هذه تصبح غير فعالة في رفع مستوى الإنتاج إذا كان الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل للموارد، فالأثر الذي يترتب على زيادة الإنفاق العام في مثل هذه الحالة يتمثل بزيادة الدخول النقدية فقط دون زيادة مستوى الإنتاج لأن الاقتصاد قد وصل إلى أقصى إمكانية، ولا توجد إمكانية لزيادة الإنتاج بعد ذلك، ومن ثم سوف تنخفض الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع نتيجة لارتفاع مستويات الاسعار المترتبة على الضغوط التضخمية التي ولدتها زيادة الانفاق العام في مثل هذه الحالة.

أما في اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بجمود في حركة عناصر الانتاج وعدم الكفاءة في استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة ونقص في التكوين الرأسمالي. وعدم توفر رأس المال الاجتماعي، علاوة على وجود العديد من القيود التشريعية التي تمنع الاستجابة للتغيرات في الطلب الكلي، وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة. فالانفاق العام في مثل هذه الدول يعد وسيلة مهمة في توسيع الطاقة الانتاجية كي يصبح للانفاق العام أثرا كبيرا في زيادة الانتاج فلابد أن يوجه نحو زيادة التكوين الرأسمالي في تلك الدول. ويتم ذلك عن طريق تشجيع زيادة المدخرات والاستثمار في القطاع الخاص بالاضافة إلى زيادة الاستثمار العام بصورة مباشرة وكذلك زيادة حجم الانفاق العام الموجه نحو مشروعات البنية الاساسية والاستثمارية في رأس المال البشري كل هذا يجعل الانفاق العام يسهم اسهاماً فعالاً في توسيع الطاقة الانتاجية وبالتالي في زيادة الانتاج.

وأخيراً وليس بآخر فإن الإنفاق العام له آثار مباشرة على مستوى الناتج القومي وبالتالي يكون له أثرا أكبر على التنمية الاقتصادية التي تكون لها آثارا غير مباشرة على الناتج القومي

ومن ثم فأن لها انعكاسات على كثير من المتغيرات سوى الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها. أضف إلى ذلك يتضح أن الانفاق العام يبين للتنمية الاقتصادية «الانفاق التنموي» فعالية أكبر من الانفاق الاستهلاكي على مستوى الناتج القومي إذ يزيد الانفاق التنموي من التكوين الرأسمالي في المجتمع وبالتالي يزيد من الطاقة الانتاجية في الاقتصاد. في الاستثمار في مجال البنية الاساسية يؤدي إلى تخفيض تكلفة الانتاج في القطاع الخاص بالإضافة إلى إزالة بعض العقبات والاختناقات الموجودة في السوق ما يساعد على تحرير حركة عناصر الانتاج من الجمود، وهذا يقود إلى كفاءة استخدام عناصر الانتاج فيزداد الانتاج كذلك فإن الاستثمار العام المباشر يؤدي إلى قيام صناعات كبيرة لا يقوم بها القطاع الخاص نتيجة لضخامة حجم رأس المال المطلوب وهذا كله يرفع من مستوى الانتاج.

يعتمد الانفاق العام في ليبيا على مستوى الناتج القومي وبالتالي فإن الانفاق على شراء سلع وخدمات محلية سوف يرفع من مستوى الطلب الكلي، وبالتالي يزيد من مستوى النشاط الاقتصادي، وهذا بلا شك سوف يساعد في نمو الصناعات المحلية، وكذلك يساعد على زيادة مستوى العمالة، وتمارس النفقات العامة آثارها على الاستهلاك القومي من خلال شراء الدول للسلع والخدمات، وقيامها بتوزيع الدخول ويخصص جزء منها للإنفاق الاستهلاكي وتتوقف هذه الآثار على هيكل النفقات العامة وأهدافها وعلى ذلك لابد أن نميز بين . النفقات التي تؤثر مباشرة على الاستهلاك مثل شراء الدولة لخدمات استهلاكية ومثال ذلك التعليم، الصحة، الأمن، وهي تمثل الاستهلاك العام.

النفقات العامة التي تدفعها الدولة لشراء سلع تقدمها لبعض أفراد المجتمع وهذا يعتمد على نوعية الشراء قد يكون الشراء نيابة عن الافراد مقابل خصم جزء من الاجور والمرتبات في هذه الحالة لايحدث تغير ملموس في استهلاك هذه السلع. توزيع الدولة دخول يخصص جزء منها للاستهلاك مثل الاجور والمكافآت لموظفيها إذا كان يؤدي انفاق هذه الدخول أو جزء منها على الاستهلاك إلى زيادة الانتاج.

الخاتمة:

هذه الدراسة استهدفت بيان التنمية الاقتصادية وعلاقتها ببعض المؤشرات الاقتصادية في ليبيا ومدى تأثرها بها ومن ثم يمكن معرفة الاتجاهات التي يمكن للاقتصاد الوطني السير بها في وسط الاتجاهات الاخرى التي تنعكس سلبا أو ايجابا ومنها معرفة مستقبل الاقتصاد الليبي ففي الكثير من خطط التنمية الاقتصادية توضع معدلات نمو مستهدفة عالية للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، بينما لا تأخذ هذه الخطط في الاعتبار ما قد يستوجب من زيادة كافية في الواردات نتيجة لزيادة الدخل من جهة وزيادة متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. لذلك وعلى ضوء إمكانيات الاقتصاد المتوفرة فيه والأهداف الاجتماعية المرغوب تحقيقها تحدد معدلات النمو الممكنة في القطاعات الانتاجية اللازمة لتحقيق معدل نمو عال في دخل الفرد.

فالتنمية الاقتصادية قد تكون مثلا من خلال التركيز على القطاع الصناعي وإنشاء تلك الصناعات لتحل محل الواردات فإن ذلك يتطلب رفع معدلات الإستثمار وتركيز إنفاق المجتمع في هذا القطاع دون القطاعات الأخرى حتى لا تكون قطاعات الخدمات منافسا قويا لقطاع الصناعة.

هذا إذا استطاعت الخطة أن تنشط القطاع الصناعي والزراعي وأن تخفض من نشاط قطاع الخدمات بالتالي ستنخفض حصة الواردات الاستهلاكية من إجمالي الواردات. أما إذا كان معدل النمو في قطاع الخدمات العامة المختلفة مرتفعا بحيث يوافق معدل النمو في قطاع الصناعة فلا يجب أن نتوقع بأن حصة الواردات الاستهلاكية ستنخفض من إجمالي الواردات ذلك أن تشجيع قطاع الخدمات بالدرجة التي ترفع معدل نموه معدل نمو القطاعات الأخرى معناه أن عوامل الإنتاج في الاقتصاد ستسخر الأخرى معناه أن عوامل الإنتاج في الاقتصاد ستسخر لخلق الخدمات العامة أكثر من خلق السلع والبضائع المنظورة. وهذا معناه إرتفاع معدل نمو الواردات المنظورة. وهذا معناه ارتفاع معدل نمو الواردات السلعية وبالتالي فإن أي خطة للتنمية الاقتصادية لا تأخذ في الاعتبار العلاقة بين معدلات النمو في القطاعات الانتاجية المختلفة وبين معدلات النمو في الواردات المختلفة سوف لن تحقق أهدافها كاملة وفي الوقت المحدد لها.

المراجع :

د. محمد عبد العزيز عجمية ـ مقدمة في التنمية والتخطيط ـ دار النهضة العربية 1983 بيروت.

د. يوسف عبدالله صايغ ـ مقررات التنمية الاقتصادية العربية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ 1985 بيروت.

د. محمد عزيز ـ مقدمة في التنمية الاقتصادية ـ منشورات جامعة قار يونس 1983 بنغازي.

د. قاسم عبدالرضا الدجيلي ـ النمو والتنمية مع اشارة خاصة إلى البلدان العربية 1998 طرابلس.

د. حافظ شعباني عمرو ـ الانفاق العام في ليبيا خلال الفترة 70ـ90 جامعة وارسو 1998 .

مصرف ليبيا المركزي ـ النشرة الاقتصادية ـ اعداد مختلفة .

أمانة التخطيط ـ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 90ـ2000 .

مؤشرات هامة لتقييم الأداء المصرفي

د ـ محمود عبد الحفيظ المغبوب
قسم الإدارة

استجابة للتطورات العالمية الأخيرة ولارتباطها بالقطاع المصرفي تأثراً وتأثيراً. وبالنظر لمكانة المصارف العربية في سوق الصيرفة العالمي، حيث يتميز معظمها بالتقليد دون الإبداع، حتى في تقييم وضعه وأدائه، حيث عادة ما يتم هذا التقييم في نطاق تبعي غير مستقل عن أداء المصارف الرائدة في هذا السوق، وبالاستفادة من تجارب الأسواق المحدثة في جنوب شرق آسيا، أو الأسواق التليدة كما في أمريكا اللاتينية، فإن على دور الصيرفة العربية أن تأخذ بزمام المبادرة في تقييم أدائها بصورة مستقلة عن التقلبات العالمية. ويمكن عمل هذا بواسطة استخدام خمسة مؤشرات مجتمعة، هي:

1ـ مكان المصرف في السوق.
2ـ الأداء الابتكاري.
3ـ الإنتاجية.
4ـ السيولة النقدية.
5ـ الربحية.

إن أياً من هذه المؤشرات لا يعطي قراءات دقيقة لمفرده، لكن الأخذ بها جميعا يرفع كثيراً من دقة عملية التقييم، والجدير بالذكر أن اعتماد هذه المؤشرات كمقاييس للأداء المصرفي يتطلب من المؤسسة المصرفية استعدادات بحثية متقدمة.

1ـ تمهيد :

أثار الاضطراب المالي بعد احداث 11 سبتمبر الكثير من التأملات في طرق تقييم النظام المالي. وقد تعرف المجتمع الدولي على عدد من الأولويات من بينها الحاجة لتعزيز قدرته الخاصة، وقدرة الأسواق على تقييم أداء هذا النظام. ويأتي مؤتمر الدوحة هذا ليتناول الاقتصاد العالمي بعد هذه الأحداث والتطورات الاقتصادية والمصرفية المصاحبة وتأثيرها على المنطقة العربية ككل، حيث يهدف المؤتمر إلى رسم الملامح العامة للتحركات المنشودة من قبل القطاع المالي والمصرفي العربي من أجل تحويل تحديات المرحلة إلى فرص حقيقية لنمو الاقتصاد العربي والتعاون الاقتصادي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يجب تقييم الوضع الراهن للمؤسسات المالية والمصرفية. والتقييم الشامل للبنية التحتية للعمليات التجارية، والتأكيد على المكونات الأساسية من حيث مدى وفائها بمتطلبات السوق، كل ذلك من أجل صياغة استراتيجية واضحة المعالم، والاستعداد لمواجهة المخاطر المحتملة.

وبناء على ماسبق فإن الباحث يطرح عدداً من المقاييس التي تساعد على التنبؤ بأداء كل مؤسسة مصرفية. وهذه المؤشرات تقدم أداة رقابة فهي تسمح بأن يكون التقييم مبنياً على

مقاييس موضوعية، كما أنها تيسر رصد النظام المالي وليس فقط على المستوى القومي بل أيضاً على المستوى العالمي. هذا الأمر الأخير أمر حيوي نظراً لضخامة وحركة رأس المال الدولي.

2. ما هذه المؤشرات ؟

إن معظم المديرين التنفيذيين للمصارف قد وعوا الآن درساً مفاده أن مكاسب المدى القصير لا يمكن الاعتماد عليها بصورة تامة، والواقع أن معظمها مضلل بشكل فاضح كمقاييس لأداء حقيقي لمصرف ما.

وبداية يمكن القول إنه ليس ثمة صيغة سحرية لقياس أداء عمل ما. فإن أي عمل إنما يحتاج إلى عدد من «الأليات» حتى تتم المراقبة. ولكن عدداً صغيراً: خمسة من هذه «المقاييس» أو المؤشرات ستكشف مجتمعة عن أداء المؤسسة المصرفية وما إذا كانت تسير في الاتجاه الصحيح.

1.2 ـ وأول قياس حقيقي لمصرف ما هو مكانه في أسواقه. فهل السوق في ارتفاع أم في هبوط ؟

وهل التحسن في الأسواق الصحيحة؟ وهذا يتطلب معلومات عن الحجم الحالي والمستقبلي للأسواق ومعلومات إحصائية عن المنافسين بخصوص أسواقهم، وعملائهم، وحجم ومستوى خدماتهم، كما يتطلب معلومات إحصائية تسويقية عن أسواق جديدة ومتطلبات المنتجات والخدمات في هذه الأسواق وعوامل التكلفة والمركز التنافسي في الوقت الحاضر.

غير أن مصرفاً ما يحتاج أيضاً أن يعرف مآل منتجاته او خدماته فيما يتعلق بنصيبه من السوق مقارناً بما يحصل عليه الزبون من إشباع من البدائل الأخرى.

2.2 ـ والمقياس الثاني على «أداة اللوحة» في مصرف إنما يقيس الأداء الابتكاري. هل ما حققه المصرف كمبتكر ناجح في الأسواق الخاصة بها يعادل منزلته في السوق؟ أم أن هناك فجوة بينهما؟ ولا يوجد، على وجه العموم، تحذير مبكر في انهيار لمصرف أكثر مما هو تراخي زمن القيادة الابتكارية، أي في الوقت فيما بين بدء ابتكار ما وتقديمه كمنتج ناجح أو خدمة إلى السوق. وهذا يتطلب تطوير المنتجات والخدمات المقدمة، بما يتلائم مع نوعية العملاء، ومن أمثلة هذه الابتكارات الحديثة ما يلي:

ـ دعم وتطوير التجارة الإلكترونية الدولية مع العمل على تحقيق التعاون العربي والدولي والانفتاح على أسواق الانترنت وتقنية المعلومات، وتقديم المنتجات والخدمات المالية بالتجزئة بما فيها الودائع والاستثمارات والبطاقات والخدمات المالية عن بعد، وأجهزة الصرف الآلي، والاستفادة من ثورة البطاقات وأنواعها الجديدة التي تلبي احتياجات المعاملات بهدف الاستعاضة التدريجية عن استخدام النقدية بين طرفين أو أكثر.

ـ الاستخدام التدريجي للأسباب الجديدة لتنفيذ المدفوعات الدولية وتنظيم الدخول للشبكات لخلق إمكانية مضافة أمام المستهلك.

ـ التوجه الجاد نحو تنفيذ العمليات والمنتجات والخدمات المصرفية باستخدام الانترنت والتأكد على مزاياها من حيث السرعة والدقة والكفاءة في مجالات السمسرة المالية والرهن العقاري.

ـ التوجه نحو العمل المصرفي والمالي الهاتفي لما يوفره من الأمان وسهولة الاستعمال

وسرعة الاتصال وذلك في مجالات التجارة والخدمات المالية.

- استخدام الأساليب الإحصائية في إعداد الدراسات التسويقية للقطاع المصرفي.

- الاستفادة من تجربة الأكشاك المصرفية التي تقدم الخدمات المالية المتنوعة من ودائع وتسديد الفواتير الخاصة بالمنافع العامة وبيع وشراء العملات الأجنبية.

- التوسع في تأسيس صناديق الاستثمار الإسلامي وبوجه خاص صناديق حقوق الملكية وتنويع محفوظاتها قطاعياً.

3.2 - والمجموعة الثالثة للقياسات الموجودة على لوحة المراقبة التنفيذية، تقيس الإنتاجية.

إنها تربط بين مدخلات عوامل الإنتاج «الخدمة» الأساسية وبين «القيمة المضافة» التي تنتج عن عوامل الإنتاج فيما يعني بين قيمة المخرجات الكلية من المنتجات أو الخدمات «تعديل التضخم» منقوصاً منها ما أنفق.

على أنه يجب قياس كل عنصر على حدة، ويجب أن تقاس إنتاجية الشرائح المختلفة داخل كل عامل من عوامل الإنتاج مثل العمل المكتبي وعمل المديرين وخدمات طاقم الموظفين وتقييم جهاز الموظفين، عدد ، سن، ومستوى القوى العاملة والتنظيم الإداري، كالهيكل التنظيمي وأساليب التخطيط والرقابة والتدقيق الإداري ومقارنتها مع متطلبات المستقبل.

ويقضي الوضع الأمثل بضرورة تحقيق زيادة مطردة في إنتاجية كل عنصر . وفي أقل القليل، مع ذلك يجب ألا تتحقق زيادة إنتاجية عنصر ما: الموارد البشرية مثلاً، على حساب إنتاجية عنصر آخر كرأس المال مثلاً.

والمصرف الذي يركز على إنتاجيته بشكل منهجي يكون قد حزم أمره غالباً لتحقيق ميزة تنافسية وبسرعة باهرة.

4.2 - والمقياس الرابع يظهر السيولة والتدفقات النقدية. وثمة حكمة قديمة مفادها أن أية مؤسسة يمكن أن تستمر في نشاطها دون أن تكون لديها أرباح لمدة سنوات بشرط أن يكون لديها تدفق نقدي كاف. ومع ذلك فإن العكس ليس صحيحاً. وتعتبر دائماً الأرباح الزائدة، أي من خلال توسع سريع في حجم الخدمات الذي يضعف أكثر مما يقوي والمركز النقدي، علامة خطر دائماً. وهذا يتطلب تقييم الوضع الحالي للأصول، والالتزامات وتقييم جدوى المشروعات والتنبؤ بمصادر الأموال واستخدامها. وواقع الأمر أن أزمة السيولة تكون عادة أكثر تحطيماً من أزمة في الربح. ففي أزمة الربح يقدم مصرف ما خدمة بسعر رخيص، وفي حالة أزمة السيولة فإن المصرف يبيع عادة وحداته وفروعه الواعدة أو الأكثر تحقيقاً للربح نظراً لأنها تحقق أكبر جانب من النقد في أسرع وقت.

وبرغم ذلك فإن السيولة من السهل قياسها والتنبؤ بها. وإسقاط التدفق النقدي العادي هو عادة كل ما يتطلبه تشخيص التدفقات النقدية ومدى الحاجة إلى النقد مستقبلاً.

5.2 - و«المقياس» الأخير يجب أن يظهر ربحية المؤسسة المصرفية. وتقاس الربحية بصورة رئيسية بإيجاد نسبة الربح قبل الضرائب والفوائد إلى مجموع الأصول. ونسبة الربح قبل الضرائب والفوائد إلى حق الملكية. وتظهر مقاييس الربحية قدرة موارد المصرف على تحقيق الربح.

ومن ثم فإن اتجاه الربحية يمكن إسقاطه عن طريق ثلاث وسائل لاختبار مدى كفايتها:

- تكلفة رأس المال.
- منتجات جديدة وخدمات جديدة «هل الربحية في ارتفاع في هذه المجالات أم في هبوط؟»
- حاجة الربحية للقياس فيما يختص بجودتها وتركيبها.

وتحديد أفضل مقياس على وجه الدقة في كل واحد من هذه المجالات موضع نقاش حاد بين الاقتصاديين والمحاسبيين وعلماء الإدارة. أما بالنسبة للمارسين فالأمر لا يعنيهم إلا قليلاً وربما لا يعنيهم بالمرة. فليس في هذه المعايير ما يعتبر كاملاً، وجميعها من الناحية العملية كافية، ومهما يختار مصرف ما مقياساً معيناً، فإنه سوف لا يعطي قراءات دقيقة، وجميعها قد تم إعدادها باعتبار وجود هامش كبير للخطأ، إن لم يأت ذلك نتيجة عدم وجود بيانات دقيقة في أي من هذه المجالات.

ولكن ذلك ليس أمراً ذا أهمية حاسمة من جانب المارس. فما يعنيه ليس الضخامة المجردة في أي من المجالات ولكن يعنيه الاتجاه - وهو ما يسميه علماء الرياضة "ميل المنحنى: - الذي سوف تقدمه له المقاييس مهما كانت القراءات الفردية تقريبية أو غير متقنة في حد ذاتها. وبدون هذه المعلومات لا يمكن لمصرف ما أن يعرف كيف يسير أداؤه وما إذا كان يتخذ الاتجاه الصحيح أم لا.

3ـ وختاما...

إن مقاييس الأداء هذه تقدم أداة للرقابة، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار بصورة أكبر من طرف كل مدير تنفيذي خاصة وأن التخطيط الطويل المدى على الصعيدين المالي والمصرفي أصبح صعباً في ظل سرعة المتغيرات وكثرة المستجدات، والتحولات الخطيرة والأشياء غير المسبوقة، مما أضعف الدقة في التنبؤ الطويل المدى. وخرجت أصوات تنادي بالاستجابة للتطورات المنتظرة عند حدوثها بناء على أدوات تقييم تتسم بالمرونة وتحدد الاتجاه وتساعد على اتخاذ القرار السليم. والأدوات المقترحة بهذه الورقة تصب في هذا الاتجاه.

المراجع :

1 ـ د. محمود عبد الحفيظ المغبوب «أساسيات الإدارة المالية» ـ كلية المحاسبة غريان ـ الجماهيرية 1991ف.

2 ـ د. منير هندي «إدارة المصارف التجارية» المكتب العربي الحديث ـ الاسكندرية 1992 .

3 ـ DRUCKER ,PETER (MANAGING FOR THE FUTURE :THE 1990S AND BEYOND

4 ـ SUBHASH C JAIN (MARKETING PLANNING AND STRATEGY) FOURTH EDITION , SOUTH WESTREN PUBLISHING CO OHIO U.S.A 1993

قضايا وإشكاليات نقل التكنولوجيا إلى الإدارة العربية

د ـ علي محمد منصور
أستاذ الإدارة بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية ـ جامعة الفاتح

من المسلم به ان مسايرة عجلة التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم يحتم على المجتمعات مهام كثيرة ويدفعها إلى أخذ المبادرة لاستخدام اقصى ما يمكن أن يتاح من الاساليب وأجهزة التكنولوجيا الحديثة الأمر الذي يجعلها تطور طرق وأساليب التعليم حتى يمكنها التخلص من الانظمة القديمة في التعليم لمواكبة التطور ومسايرة روح العصر. بعد أن تأكد لهذه المجتمعات وخاصة النامية منها ان العلم والتكنولوجيا يشكلان العمود الفقري الذي به تتقدم وتزدهر الأمم، وهو الوسيلة الوحيدة لمواكبة عصر التقدم وخدمة أغراض التنمية بوجه عام والاصلاح الاداري بوجه خاص. ومن ثم نجد ان هناك مشاكل وصعوبات تقابل الدول العربية في طريقها نحو التكنولوجيا التي أصبحت ضرورة حتمية ولكن يجب على الإدارة العربية أن تجيب على هذه التساؤلات قبل البدء في سلوك هذا الطريق منها مثلا: ـ

ـ الطريق الصحيح الذي يجب على الدول العربية ان تتخذه عندما تعمل على نقل التكنولوجيا إلى مجتمعاتها.

ـ نوع التكنولوجيا التي ينبغي نقلها.

ـ مدى ملائمة هذه التكنولوجيا لظروف المجتمع ولجهود وانشطة الاصلاح الاداري.

ـ المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم مدى نجاح عملية نقل التكنولوجيا في تحقيق أهدافها من ناحية وفي دفع عملية الاصلاح الاداري لتحقيق اهدافها من ناحية اخرى.

وفي ضوء ما سبق فإن الباحث عليه ان يقسم هذه الورقة إلى الآتي: ـ

أولا: نحو تحديد اشكالية نقل التكنولوجيا.

ثانيا: مداخل لفهم اشكاليات نقل التكنولوجيا.

ثالثا: المستويات العامة لمشكلات نقل التكنولوجيا.

رابعاً: المستويات الخاصة لمشكلات نقل التكنولوجيا.

خامسا: الأبعاد الاستراتيجية لمشكلات نقل التكنولوجيا.

أولا: نحو تحديد اشكالية النقل التكنولوجي:

وفقاً للعلاقات بين الدول المتقدمة والنامية على صعيد نقل التكنولوجيا وعبر قنواتها المتعددة يمكن طرح عدد من القضايا المرتبطة بعملية النقل هذه. إذ يتوقع الباحثون ان يفضي

التطور الراهن في مجالات العلم والتقدم إلى تقسيم اقتصادي دولي جديد تتصدره مجموعة المجتمعات المتقدمة التي تقوم البنية الداخلية لكل منها على ثلاثة مقومات هي :-

1. التكنولوجيا.
2. العلم.
3. التنمية

ولا يقتصر تأثير الابتكارات والتطور في الركائز الثلاثة على العمليات الانتاجية فقط بل تشتمل على مجالات العلاقات الانسانية، وتأتي دول العالم الثالث في آخر القائمة، إذ يتوقع أن يظل المجتمع النامي يلهث وراء نقل التكنولوجيا من دول المجموعة الأولى في إطار سعيه للتغلب على مشكلات الفقر والجوع والجهل، وبالتالي سيظل خاضعاً للتكنولوجيا العالمية وتزداد الفجوة التقنية بين المجتمعين المتقدم والنامي لصالح الدول المتقدمة، وتزداد المشكلات المصاحبة لاتساع الفجوة على نحو يهدد بشكل سافر برامج التنمية بالتوقف أو بانخفاض معدل نموها على الأقل داخل البلاد النامية. وتثير عملية التكنولوجيا عددا من الاشكاليات يمكن حصرها في أربع مجموعات.

المجموعة الأولى:

«استكانة» الطرف الناقل للتكنولوجيا للموقف الخارجي، وينبع ذلك بالأساس من عدم وجود التكافؤ بين طرفي المفاوضات فيما يتعلق بالشروط التي يفرضها المالك للتكنولوجيا من حيث البيع أو التصرف بشأنها دون الرجوع إليه.

المجموعة الثانية:

«التحولات الطارئة» وتوجهات الطرف المورد للتكنولوجيا، ومن هذه التحولات الممارسات التجارية غير المشروعة من قبل بعض الشركات الاجنبية المصدرة للتكنولوجيا داخل الدول الغربية وتدور العلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة في اطار التبعية المستمرة مع قيام الدول المتقدمة لعرض عدة شروط وقوانين لإحتكار التكنولوجيا ومنع تصديرها بل وإبرام الاتفاقيات المجحفة التي تأتي غالباً ضد مصلحة الدول المتخلفة.

المجموعة الثالثة:

«تكلفة التكنولوجيا» ويتم ذلك من خلال وضع الدول الكبرى لشروط قاسية لتصدير التقنية المعاصرة وأهمها العائد المالي الامر الذي يثقل كاهل الدول المتخلفة ويؤثر سلباً على نمو اقتصادها الفعلي.

المجموعة الرابعة:

«إساءة استغلال الاختراعات العلمية» ، والواضح ان ميزان البراءات الدولية والاختراعات يتدنى بصورة سافرة لصالح الدول الكبرى وقد بلغت قيمة البراءات الخارجية للدول ما لا يقل عن 90٪ ويرتفع هذا الرقم في الدول الغربية إلى 92٪ ويتراوح بين 60٪ - 30٪ في سائر الدول النامية وخاصة في دول أمريكا اللاتينية.

وفي هذا السياق يمكن فهم طابع العلاقات المترتبة على نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة وهو الامر الذي تؤكده مؤشرات العلاقات التجارية والتقنية بين الطرفين.

ثانيا: مداخل لفهم واشكاليات نقل التكنولوجيا

بعد استعراض أهم المشكلات الطارئة من نقل التكنولوجيا إلى البلاد المتخلفة، تتم مناقشة

أهم الأطر التي يمكن من خلالها فهم آليات التخلف التي تضع مثل هذه المجتمعات في حالة التأزم الدائم.

أ ـ الإطار الاقتصادي :

في هذا الصدد يرتبط التخلف في المجتمعات العربية بالفشل في إستغلال الموارد المتاحة لها من نفط ومعادن وقوى بشرية. ومرد ذلك إلى المعوقات التي قد تواجه الدولة في إستحضار الوسائل الحديثة للتكنولوجيا واستخدامها بشكل مؤثر وفعال مما يسمح في الوقت ذاته بتحقيق أعلى معدلات انتاجية.

ويرى رواد مدرسة التبعية ان التبعية والتخلف وجهان لعملة واحدة مرتبط بالتردي الاقتصادي والدوران في حلقة مفرغة. ويتوقف هذا التخلف أحيانا على عقد مقارنة في مستويات الاداء الاقتصادي وطبيعته في دولة ما بأخرى. ويتوقف ذلك على هيكلية التقدم التقني في أساليب الانتاج. فإذا كان هذا المستوى في دولة ما أقل من مثيله في دولة أخرى وكذلك على تخلف الأولى مقارنة بالثانية وطبقاً لهذا الفهم يعد التخلف اشكالية نسبية وتعتبر كل الدول، خلاف عدد محدود جداً دولاً متخلفة فالمجتمع متغير ومتطوروهو بذاته نظام فرعي في نظام أكبر هو العالم وما يطرأ من متغيرات كونية تؤثر على المجتمع الواحد اثناء وبعد نقل التكنولوجيا باعتبار إن التكنولوجيا تحدث في مجتمع يتواجد داخل النظام العالمي. وتحيط بناء على الساحة الدولية والمحلية، متغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية ومن حيث الأهمية تأتي وتحرك باقي المتغيرات. ويثور السؤال، كيف تتعامل المجتمعات المتقدمة والنامية مع هذه المتغيرات وفي مقدمتها التكنولوجيا وهذا يعني في الاساس:

أ ـ التعرف على هذه المتغيرات وإدراك أهميتها وتوقع تأثيرها سلباً وايجاباً.

ب ـ الاعداد لاستقبالها والتكيف معها حال حدوثها لتلاشي آثارها السلبية أو استثمار اثارها الايجابية.

3 ـ التعايش مع المتغيرات واستقبالهاوالتحول للانفاق مع متطلباتها والعمل على السيطرة عليها وإخضاعها للواقع، وهذا التحليل يعني مواجهة المشكلات التي تترتب على نقل التكنولوجيا ذاتها سيما وأن اغلب البلاد النامية تعاني مشكلات الجمود والانطواء وعدم التعامل مع المتغيرات ايجابياً.

إن التكنولوجيا وسيلة الادارة لتحقيق ما يريده المجتمع وما لا يريده لانه في كثير من الاحيان تقنع الادارة المجتمع بان ما تقدمه له هو ما يريده والفكرة الاساسية التي نطرحها ان الادارة هي وسيلة المجتمع في توظيف واستثمار موارده لتحقيق أهدافه واستراتيجياته. وإذا كانت التكنولوجيا هي نتاج الادارة لتحقيق ما يريده المجتمع منها، فان الادارة وفي المقابل يجب ان تكون بالدرجة الاولى متغيرة ومتجددة ومتطورة باعتبار اننا نعيش في عالم متغير وهذا التغير في حد ذاته مرجعه العودة جزئيا إلى نتاج عمل التكنولوجيا من خلال تطورها المستمر. اذن تبدو عملية الادارة متغيرة إذا ما تحقق فهم واستيعاب للمتغيرات في البيئة المحيطة وادراك الواقع الجديد بمؤشراته المتغيرة وفهم واستيعاب آثار وانعكاسات هذه التحولات وتلك المتغيرات على سائر عملية النقل الجدي للتكنولوجيا وذلك في اطار فكري جديد يتعامل بكفاءة مع الواقع المتغير.

وفي هذا السياق يطرح بعض الاقتصاديين رؤية تقوم على تفاوت دول العالم من حيث تاريخ بدء تطورها الذي يمكن أن يفسر في ضوئه انقسام العالم إلى دول متقدمة على تفاوتها في درجة التقدم وأخرى نامية أو في طريقها إلى النمو. هذا الانقسام يقوم على اجتياز عدة مراحل وهي : ـ

التخلف ـ الركود ـ النمو ـ الانطلاق.

ووفقاً لهذا التصور فان كل الدول لابد وان تصل حتماً إلى مرحلة التقدم بعد فترة زمنية طال مداها أو قصر ولا يتسق جوهر هذا الاتجاه مع المضمون التاريخي للمجتمعات النامية فهي لم تبدأ اطلاقا من نقطة معينة وتنتهي إلى أخرى، فليس الفارق بينها زمنيا وانما العبرة بمضمون ذلك الزمن والذي يطلق عليه احيانا الميقات الاجتماعي الاقتصادي وتأثيراته على الواقع الفعلي للتطور الاقتصادي والاجتماعي. والأمر يتوقف على معايير متعددة منها:

1ـ المزايا المتاحة لكل دولة وحدة سياسية.

2ـ الفرص المتاحة لبناء هذه الدول لاستغلال مواردها.

3ـ مساندة التركيب المجتمعي بمدى ملاءمة النسق السياسي.

ويركز البعض على رؤية ظاهرة التخلف بمعنى ارتباطها بالفقر المادي إذ يعجز المجتمع على أن يقدم للغالبية من ابنائه مستوى مقبولاً من الانماط المعيشية، وبالتالي يعاني هؤلاء المواطنون من الحرمان المادي لعدم توافر السلع والخدمات الضرورية، ولكن ذلك لا ينفي أن أي دولة عن طريق تنظيم مواردها وحسن إدارتها وتوجيه سياستها استراتيجياً أن تحقق أفضل استخدام للامكانيات وهو الحادث بالفعل على الصعيد الدولي للدول المتقدمة

ب ـ الاطار الاجتماعي ـ الثقافي :

يعني التخلف بالمفهوم المتواتر عدم وجود قنوات اتصال بين أطر ومكونات التنظيم الاجتماعي القائم في مجتمع ما وبين طبيعة النظام الاقتصادي واسلوبه في استغلال موارده الطبيعية. وهناك علاقة قائمة بين درجة تخلف وظروف معيشة افراده من النواحي الاجتماعية والثقافية فأي مجتمع يحاول أن يطور امكانياته وفق موارده القائمة عليه أن يراعي الفكر السياسي القائم وبنائه الطبقي والتشكلة السياسية وكذلك درجات التعليم والثقافة والوعي الاجتماعي.

ج ـ الاطار السياسي :

يسعى النظام السياسي لاداء مهامه في إطار من التأثير بالنظم المجتمعية الأخرى وتتصل النظم السياسية على اختلافها مع بعضها، وتدخل في تفاعلات تعاونية وصراعية وذلك في اطار التقدم الهائل الحادث في وسائل الاعلام وتكنولوجيا الاتصال. وان كان ذلك يرتبط بدرجات الاستقرار السياسي داخلياً وخارجياً وبما يمكن أن يحققه هذا النظام أو ذاك من أهداف وتوجهات على الصعيد الداخلي والخارجي. وتعاني البلاد العربية من حالة التبعية التي تؤثر في هياكل النمو الداخلي وتتجلى مظاهرها على عدة أصعدة: ـ

- نظام التجارة الدولية.
- الشركات المشتركة.
- السياسات التصنيعية والاستخراجية.
- العمل غير المحلي.

وقد زاد اعتماد النظم العربية على منتجات التكنولوجيا المستوردة لاقامة مشروعات تنموية مما جعلها سوقا رائجة تستوعب المنتجات المادية للبلدان المتقدمة، فضلاً عن القوى البشرية الوافدة من البلاد المصدرة لها، فقد بلغت قيمة المنتجات التكنولوجية القادمة إلى الهياكل الاقتصادية العربية حوالي **2.2** مليار دولار عام **1970** وارتفعت إلى ما يقرب من **14** مليار دولار عام **1975**، ثم بلغت **38.3** مليار دولار عام **1980**ف وكانت نسبة الارتفاع خلال هذه

الفترة 27.8٪، 35.7٪ ، 34.6٪ على التوالي.

ان نقل التكنولوجيا وبيعها للنظم العربية احدى الآليات التي تستخدمها المجتمعات المتقدمة لفرض الهيمنة واحكام السيطرة على الدول النامية عموماً وهي تتكامل مع ظواهر أخرى:

- القروض والمعونات الخارجية.
- السيطرة على مصادر المواد الخام.
- خوض مشروعات وتوجهات معينة.

ويعتقد كثير من الاقتصاديين العرب ان استيراد التكنولوجيا من الخارج سوف يفضي إلى مزيد من حالة التبعية ويركزون على ضرورة الاعتماد على الذات بايجاد تكنولوجيا داخلية تتيح الاستغلال الامثل للطاقات والموارد المتاحة مادياً وبشرياً.

ان النتاج التكنولوجي الملائم يتطلب درجة عالية من تظافر الابعاد البيئية والاقتصادية والثقافية في اطار حضاري يساعد على تهيئة الظروف المواتية لكي تقلل قدر الامكان من اعتماد المجتمع على غيره وتزيد في الوقت ذاته من فعالية قدراته الذاتية. وعلى ذلك فان تكنولوجيا الاستيراد من الخارج يجب ان تخضع لانتقاء محلي ومن الضروري توفر حداً أدنى من الخبرات العالية يمكّن من استيعاب التكنولوجيا. ولهذا ولكي تمضي عملية نقل تكنولوجيا وفق نظام محدد يجب ان نطرح التساؤلات التالية:

1. اي مرحلة من مراحل النمو؟
2. ما هو شكل هذا النمو؟
3. ما هو دور التكنولوجيا؟
4. هل تحتاج إلى قوى بشرية أم مادية أم هناك قوى أخرى؟
5. ما هو الدور المتوقع للتكنولوجيا المستوردة؟

ويطرح البعض ضرورة استيراد الدول النامية التكنولوجيا الاقل تقدما باعتبارها تطرح ذاتية وخصوصية معينة لا تتوفر في مثيلتها من التكنولوجيا المتقدمة.

ثالثا: المستويات العامة لمشكلات نقل التكنولوجيا:

تتعدد مشكلات نقل التكنولوجيا على المستوى العام كما يلي:

1. مستوى الدول المصدرة.
2. مستوى الدول المستوردة.
3. الطرف الثالث في نقل التكنولوجيا.
4. الامكانيات المتاحة للطرفين.
5. حدود عملية النقل التكنولوجي.
6. المزايا العائدة على المصدر والمستورد.
7. الامكانيات المتاحة أمام كل طرف.
8. النتائج المتوقعة لنقل التكنولوجيا بالنسبة للمستورد والمصدر.
9. تأثير العملية الانتاجية داخل كل من الدول المصدرة والدول المستوردة.
10. مؤثرات نقل التكنولوجيا على:

- القاعدة البنائية للدول المصدرة : القاعدة البنائية للدول المستوردة.
- القاعدة الانتاجية للدول المصدرة : القاعدة الانتاجية للدول المستوردة.

11ـ حاجة عملية نقل التكنولوجيا إلى مزايا معينة، الخبراء والمستشارون والباحثون، والمقدرات التقنية، والابتكارية، وبراءات الاقتراح، والتفوق الذاتي والقدرة على التطوير الخاص.

رابعاً: المستويات الخاصة لمشكلات نقل التكنولوجيا:

تتركز أهم إشكاليات النقل في مستواها الخاص في:

أ ـ استيعاب البيئة الحضارية لحدود النقل:

فأي نقل لا يعني في ذاته أنه نقلاً للحضارة الاساسية، فالقدرة على التجديد والابتكار ضرورة حضارية تعمل وفقها كافة المجتمعات المتقدمة أو الساعية للنمو على حد سواء.

ب ـ حدود نقل التكنولوجيا إلى داخل هياكل النمو الوطني:

باعتبار ان عملية النقل لابد وان ترتبط سلباً أو إيجاباً بالاهداف المنشودة من ورائها وتحديد الوقت الذي يمكن للدولة ان تستورد فيه تكنولوجياتها تعتبر أمراً ضرورياً وهاماً.

ج ـ ندرة القواعد الانتاجية داخل المجتمعات النامية:

حيث لا توجد قاعدة بشرية «علماء ـ باحثون ـ خبراء» وقواعد انتاج داخلية محددة لانماط الانتاج المطلوبة وهل هي انماط حيوية أم انماط قديمة يجب ان يتم تطويرها وتحديثها.

د ـ عدم وجود رؤوس اموال كافية:

وتعاني هذه الدول من ازمة تنموية حادة تتسبب في قلة رؤوس الاموال وفي ظل ظروف معينة تهرب الاموال الوطنية ولا تجد فرصاً مأمونة للاستثمار في الاقتصاد الوطني.

هـ ـ عدم وجود استقرار سياسي داخلي:

تشهد غالبية النظم النامية مظاهر لعدم الاستقرار السياسي من جراء صعوبة تحقيق التكامل القومي، وتحديد الهوية والتغلغل الخارجي، هذا بالاضافة لعدم تحديد مفهوم التعددية السياسية بمعناها الليبرالي الغربي.

و ـ عدم الثقة في التنظيم الدولي بصورة عامة:

تلجأ غالبية هذه الدول إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاستفادة من اسهاماته المالية لقيام مشروعات تنموية، ولكن الملاحظ ان هذه المؤسسات تضع العراقيل القانونية أمام استيراد هذه التكنولوجيا أو الاموال التي تساعد على استيرادها.

خامسا: الأبعاد الاستراتيجية لمشكلات نقل التكنولوجيا :

تثير عملية النقل التكنولوجي من المنظور الاستراتيجي عددا من القضايا منها:

أ ـ تعدد الجوانب المشكلة للنظام الدولي الذي تعمل فيه الدول النامية:

ـ سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية ـ ثقافية ـ تكنولوجية ـ قانونية ـ تعليمية ـ فنية.

هذه الجوانب تتداخل وتتشابك دوليا واقليميا وتتعرض للتغيير والتبدل بسرعة

ب ـ عدم وجود هياكل تنظيمية تقسم الاختصاصات وتحدد العلاقات والمستويات الوظيفية.

ج ـ عدم الفصل بين نظم واجراءات ومسارات العمل لإرشاد وتوجيه الاداء التنموي.

د ـ غياب التقنيات الإنتاجية والإدارية وذلك في ظل وجود امكانيات مادية قائمة.

وتتواكب هذه الاشكاليات على مستواها العام والخاص مع التحولات الحاصلة على مستوى العالم الذي تحدث فيه علاقات القوى الكبرى والمختلفة ففي الثمانينيات والتسعينيات تم التحول تقريباً من المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعة «المعلوماتية»، والتحول من

التكنولوجيا المحدودة والبسيطة إلى العالمية، والتحول من الاقتصاديات الوطنية إلى اقتصاديات كونية، والتحول من اهتمامات المدى القصير إلى اهتمامات بعيدة المدى عبر قنوات التخطيط الاستراتيجي، وكذلك الانتقال من الاعتماد على التبعية للمؤسسات والمنظمات إلى وضع يسود فيه الفرد وتزداد أهمية الاعتماد على الذات هذا بالاضافة إلى :

- الاتجاه نحو الخصخصة.
- ظهور اشتراكية الاسواق الحرة، والتحولات الاوروبية «وحدة المانيا - تفسخ يوغسلافيا - انهيار الشيوعية - سوق اوربية موحدة» . ومحاولات تشييد نظام عالمي جديد.

وواكب ذلك حدوث تحولات كبرى على صعيد التكنولوجيا ومنها:

1. تكنولوجيا الحاسبات الآلية.
2. تكنولوجيا الاتصالات.
3. تكنولوجيا التصغير
4. تكنولوجيا اعادة الاستخدام
5. تكنولوجيا الهندسة الوراثية.
6. تكنولوجيا البيولوجيا الحيوية
7. تكنولوجيا المواصلات الفائقة.
8. تكنولوجيا الليزر.
9. الذكاء الصناعي
10. الهندسة العكسية والهندسة المتوازية.

ويوضح الشكل التالي التحولات الجذرية في مجموعة المنظومة الدولية:-

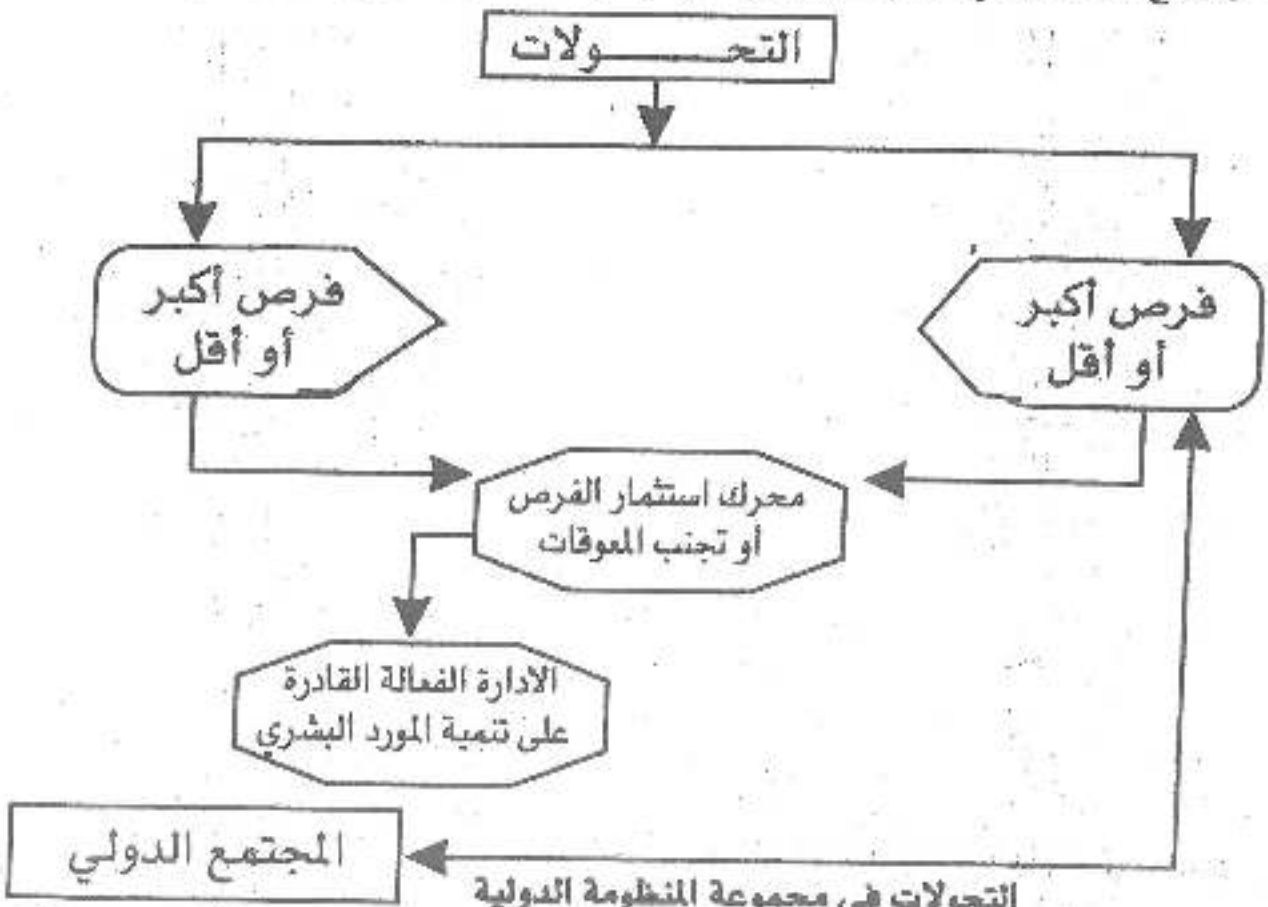

التحولات في مجموعة المنظومة الدولية

وتشير هذه التحولات صراحة إلى ان السمات المجتمعية آخذة في التحول لنمط مغاير تماما، عندها يتحول المجتمع إلى إطار ما بعد الصناعة أو مجتمع المعلومات وذلك بفعل التكنولوجيا المتطورة للغاية وهي تكنولوجيا المعلومات والبيانات وباعتبار ان العالم يعاد تنظيمه بين من يملكون المعرفة «المعلومات» «العلم والتكنولوجيا»، وبين من لا يملكون. وتوفر التكنولوجيا المتطورة للغاية - وهي مستمرة في التطور والتحسن - فرص هائلة لتحقيق منتجات عالية ومتميزة بكميات غير محدودة وبتكلفة أقل، ومن ثمة يصبح أمام الإدارة احتمالات عديدة لكي تزيد انتاجياتها.. إذا نظرنا مقومات التكنولوجيا وسيطرت على أدواتها وفقا لما يلي:

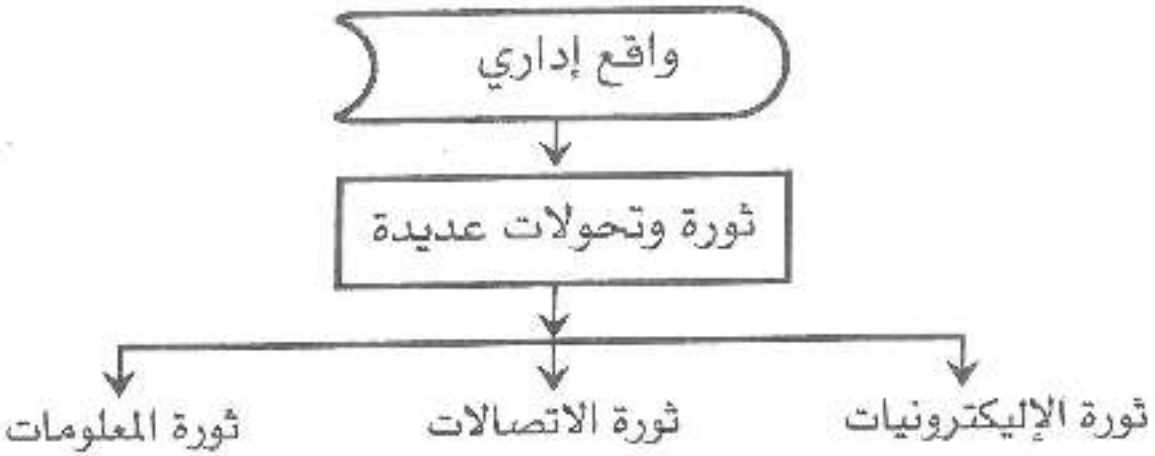

ولهذا، من الضروري ان تحرص الدول العربية على إيجاد تنسيق وتعاون بين أجهزة التكنولوجيا المستوردة وقطاعات الإنتاج الوطنية من جانب والاستراتيجيات التي تنتهجها الدولة من جانب آخر، لأن ذلك يحقق أعلى معدل إنتاجي كما يجب عليها ان توفر الدعم الوطني للسياسات التكنولوجية الجديدة دون النظر إليها على أنها العدو الاجنبي المفروض علينا من الخارج ولو كان بمحض إرادتنا لأن العائد سوف يؤت ثماره إن احسن اختيار التوجهات الوطنية بالإضافة إلى إحداث تعديلات هيكلية في عدد من القطاعات الإنتاجية العتيقة التي تقتضي التكنولوجيا تحديثها من أجل مزيد من التطور التقني بالداخل. هذا بالإضافة إلى العمل على ربط التطوير التقني بالمقدرات التكنولوجية الخلاقة كي لا تكون حيازة التكنولوجيا هدفا في حد ذاته.

فليس المهم استيراد التكنولوجيا بقدر ما هو من الضروري توظيف امكانياتها للوصول إلى اهداف مرسومة وفق خطة استراتيجية عقلانية تراعي المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية، وكذلك القطاعات الإنتاجية المختلفة.

أهم المصادر المستخدمة :

أولا المصادر العربية :

1ـ د.اسامة الخولي، «خطة عربية موحدة لنقل التكنولوجيا» «شؤون عربية، عدد 21، نوفمبر 1982».

2ـ الجامعة العربية، الإدارة الاقتصادية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1980، الجزء الأول.

3ـ انطوان زحلان، «استيراد التقنية وتحديث التخلف في التنمية العربية» م «مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ يونيو 1989» .

4ـ د. عبدالملك التميمي : العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية «الكويت: عالم الفكر 1990».

5ـ عفيفي طاهر، «التكنولوجيا العربية العاجزة بين التبعية للخارج والتقصير في الداخل»، «الرياض: الوحدة، عدد 5، 1989».

6ـ د.علي السلمي، «الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد»، (القاهرة: الاهرام الاقتصادي، عدد 54 أغسطس ـ سبتمبر 1992)

7ـ د. علي نصار، «هذا القادم الجديد، ماذا اعددنا له، المعلوماتية في الوطن العربي»، «المستقبل العربي، عدد 65، يوليو 1984».

8ـ فنيان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا ـ دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، «القاهرة: الهيئة العامة للكتاب 1989».

9ـ د. محمد عبد الشفيع عيسى«تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى العالم الثالث»، «القاهرة: السياسة الدولية، عدد 68، ابريل 1982».

10ـ د. محمد الكردي: اثر التقنية في البنية الاجتماعية بمجتمع عربي، «القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية 1993».

11ـ نادر الفرجاني، «هجرة الكفاءات، علاقتها بنموذج التنمية والتعليم»، (المستقبل العربي، عدد 15 ، 5 .1980).

12ـ علي محمد منصور،"نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وتاثيرها على الاصلاح الإداري ـ دراسة على ليبيا" ، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة .1996

ثانياً : المصادر الأجنبية:

1- F. MACHILY : ECONOMIC INTEGERATION WORLD WIDE . (LONDON :MACMIELLAN1978

2- HANS SINGER: THE STRATEGY OF INTERNATIONAL DEVELOPMENT (LONDON :MACMILLIAN 1978)

3- JOHNSON : TECHNOLOGY AND ECONOMIC DEPENDENCE (LONDON TRADE POLICY RESARCH CENTER 1980)

4- PETER SURRENDRA , TRADE MARKET AND THE 3rd WORD " WORD DEVELOPMENT VOL ,7, 1979)

المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات من وجهة نظر المدرسة النقدية

د: منجد عبداللطيف أحمد
كلية الإقتصاد والعلوم السياسية
ـ جامعة الفاتح

ملخص البحث باللغة العربية

المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات من وجهة نظر المدرسة النقدية

يتناول البحث التطورات التي طرأت على مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات في ظل تطور المفاهيم النظرية لهذا التوازن.

وقد قسم البحث إلى ثلاثة محاور الأول منها المفهوم التقليدي للتوازن في ظل تقسيم فقرات التوازن والتركيز على توازن الفقرات وجاء المحور الثاني ليوضح أثر البعد الزمني على تطور مفهوم التوازن وتناول المحور الثالث المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات في إطار التحليل النقدي واختتم البحث ببعض النتائج المستخلصة من التحليل النظري.

the new concept of balance of payment equilibrium:

monetary approach

the research deals with relation between evolution of equlibrium concept of balance of payment and the evolution economic thought during several succeessive periods ,and how equlibrium concept depends on its ability to reflex economic theory incertain period of time . since the monetary approach has dominated the economic thought since 1960s modren concept has appeared tto reflect monetary school viewpoint which the total equilibrium position refer of oreign currency fund in balance of payment and refute the equilibrium between certain item in order to access to this end .research has been divided into three parts first one explained classical concept of balance of payment equilibrium second arc explained the effect of time factor on transfer mechanism from classical to modren concept,third part expliated monetary school view point for balance of payment approach.

تمهيد :

عندما ما طرح (فوكوياما)◆ السؤال القديم مجددا وهو : هل يقود التطور التاريخي للغالبية العظمى من البشر نحو النظام الرأسمالي الليبرالي؟ كانت إجابته وبمنتهى الثقة للسؤال الذي طرحه، نعم.

وعندما بدأ الإعلام والتبشير بأطروحات (فوكوياما) في أوائل التسعينيات كان علينا أن ندرك بأننا في خضم مرحلة جديدة تحمل قيما ومفاهيم جديدة متسقة مع التنظير المهيمن والذي يحاول أن يطرح نفسه كأيدلوجيا أستطاعت أن تنتصر في الحرب الباردة ولها القدرة على الاستمرار والتجدد حسب اعتقادات (فوكوياما) تلك هي الرأسمالية الليبرالية بكل معتقداتها، وليس غريبا أن يتزامن ذلك مع استحضار أطروحات رائد الفكر النقدي وعراب الفكر الرأسمالي «ميلتون فريدمان» ◆◆ . وقد قدر له أن يعيش ليشهد هيمنة المدرسة النقدية لتأخذ طريقها في البزوغ بعد أن طال انتظارها في الظل إبان هيمنة الفكر الكينزي بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد تناغم (فريدمان) إلى حد بعيد في كتابه «الرأسمالية والحرية» مع «فرانسيس فوكوياما» ليكون معه ثنائيا منسجما، فإذا كان «فوكوياما» أوجد التبرير الفلسفي للفكر الرأسمالي فأن «فريدمان» وأطروحات مدرسته النقدية هي الاداة الاقتصادية لتحقيق حلم «فوكوياما» وتأكيد نبوءته، لقد تسلل الفكر النقدي إلى جميع المفاهيم والادوات التحليلية في مجال الاقتصاد، ويذكرنا بذلك بالمرحلة التي انتقلت فيه أدوات التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي عندما انتقلت زمام القيادة الفكرية من المدرسة الكلاسكية إلى المدرسة الكنزية وأكيد الشيء نفسه عندما تتحول هذه القيادة والهيمنة إلى المدرسة النقدية التي لا بد أن تضفي صبغتها على جميع المفاهيم والمصطلحات ليس بتسمياتها بل في مدلولها وتعبيرها.

ولقد كان من ضمن ما شمله ذلك هو مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات، فلقد أصبح للتوازن تعبيرا ومدلولا في إطار التحليل النقدي يختلف كما كان عليه إبان المرحلة الكلاسكية أو الكنزية وأكيد سيرتبط بذلك تبدل النظرة إلى سبل تحقيق هذا التوازن ومناهجه المتعددة، وعلى هذا الأساس سنحاول التعرف على المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات من وجهة نظر نقدية وما يرتبط بذلك في كيفية التعامل مع مشكلة العجز في المدفوعات، وأكيد لن يتم ذلك قبل التعرف على ما يمكن أن يسمى بالمفهوم التقليدي مع الاخذ في الاعتبار دور العامل الزمني في ضمان خلق آلية التحول من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث للتوازن في ميزان المدفوعات.

أولاً - المفهوم التقليدي للتوازن في ميزان المدفوعات:

يعكس التوازن في مفهومه العام الحالة التي تتميز بالثبات والاستقرار في ظل مقاومة

(◆) كاتب أمريكي من أصل ياباني. أصدر كتابه الشهير «نهاية التاريخ» ليبشر بانتصار الفكر الرأسمالي وأن هذا هو النهاية الحتمية للتاريخ الإنساني أنظر:
فرانسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، 1993 .

(◆◆) كاتب واقتصادي أمريكي معروف حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ورائد ما يعرف بالمدرسة النقدية، انظر كتابه الرأسمالية والحرية، ترجمة دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، سرت ، 1993 .

عوامل وقوى تتنازع بأتجاهات متعاكسة من أجل التأثير في حالة التوازن المشار إليها.

وتجسد فقرات ميزان المدفوعات بطرفيه الدائن والمدين حالة عملية لتنازع القوى من أجل دفع الميزان إما بأتجاه العجز عندما تميل كفة الميزان بفعل تزايد قيم الطرف المدين أو الفائض حين يزداد زخم بنود الطرف الدائن.

وقد أنصب اهتمام المعنين في هذا التخصص على حالة العجز وتجاهل الفائض على اعتبار أنه لا يمثل مشكلة ملحة مادام أنه يمثل إضافة إلى احتياطات البلد المالية، لهذا تركز الاهتمام حول سبل معالجة العجز، وكان هذا لايعفي الفائض من أنه يمثل أحد مظاهر الاختلال وأن سبل الوصول إلى التوازن هي إما القضاء على العجز أو السيطرة على الفائض وقد اعتاد أغلب الاقتصاديين على تقسيم فقرات ميزان المدفوعات إلى بنود أساسية وبنود تسوية، الاساسية منها ما تقترن حركتها بالتلقائية والاستقلالية فهي تحدث بغض النظر عن وضع البنود الفرعية الأخرى في حساب رأس المال ولا ترجع حركتها لاعتبارات خاصة بميزان المدفوعات، أما الشطر الآخر لهذا التقسيم والمتمثل ببنود التسوية فهي تحدث بشكل مخطط ومقرر لكي تجعل الميزان متساويا بالمعنى المحاسبي فهي تدفقات لا خيار للقطر تجاهها إذ عليه أن يقوم بها راضيا كان أم مرغما لموازنة كفتي الميزان وهي رد فعل مستجيب لحركة التدفقات المستقلة (1).

من هنا كان الافتراق بين التوازن بالمعنى الاقتصادي والتوازن بالمعنى المحاسبي، ويلاحظ من هذا الافتراق أنه ترتب عليه مفهوم ومدلول للتوازن كان شائعا فيما مضى ولا يزال المديد يميل إلى اعتماده في الوقت الحاضر، ذلك هو أن وضع البنود الاساسية هو الفيصل في إظهار الصورة الحقيقية للوضع الاقتصادي الدولي للبلد وفي تحديد وضع الميزان فيما إذا كان يعاني من وضع مختل أم متوازن، فعلى وفق ذلك التميز تصور البنود الاساسية حالة الاختلال أو التوازن بالمعنى الاقتصادي في حين تعمل بنود التسوية على إحداث موازنة رقمية تستند إلى نظرية القيد المزدوج المحاسبي الذي يكفل تساوي رصيد الجانب الدائن مع المدين شرطا لوصف أي ميزان حسابي بالمساواة حتى وان كانت هذه المساواة اسمية أي غير حقيقية.

وعلى وفق هذا الوصف نستطيع التمييز بين تسوية الاختلال وتكييفه، ذلك أن تسوية العجز بوصفه أحد مظاهر الاختلال تشير إلى حالة تحصيل المدفوعات للافاة العجز دون الاهتمام بأسباب هذا الاختلال مادامت ان الموازنة الحسابية قد تحققت وهذا يضمن التوازن بالمعنى المحاسبي، أما عملية التكييف فتتضمن التداخل الفعال بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثر هذه المتغيرات على عملية التوازن الخارجي، فهي إذن تشخص حالة من التفاعل بين الاقتصاد المحلي ومتطلبات التوازن الخارجي الذي يبرزه ميزان المدفوعات، ومن الطبيعي أن تستغرق الفترة الزمنية لعملية التكيف مدة أطول بكثير من الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التسوية، لان على واضعي السياسة الاقتصادية الانتظار مدة ليست باليسيرة لجني ثمار التكييف(2).

فمصطلح التسوية يظهر مع معالجة اختلالات قصيرة الاجل في حين يرد مصطلح التكييف مع اختلالات هيكلية طويلة الاجل نسبيا.

---

(1) عبد المنعم السيد علي، العلاقات النقدية الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1992 ص 51-65.
(2) Scammel, Internaional Monetary policy, Machmillan, London.1970.P.74.

ان هذا المفهوم للتوازن في ميزان المدفوعات والذي يسعى لتجزئة فقرات الميزان حسب الاهمية النسبية ووفق التنظير الاقتصادي السائد ارتبط بالبعد الزمني للمرحلة الفكرية التي أفرزت هذه المفاهيم، وترافق ذلك مع استحضار بدائل مناسبة لتصحيح العجز وبلوغ التوازن في ميزان المدفوعات.

ان ادخال البعد الزمني وأثره في تبني مفهوم معين يعطي صورة واضحة لآلية التطور في مفهوم التوازن وهذا ما يمكن ملاحظته في الفقرة الثانية من البحث.

ثانيا ـ البعد الزمني وأثره في تطور مفهوم التوازن:

تعد النظرية النسبية لأينشتاين (1916) عاملا حاسما في تغير الكثير من المفاهيم عندما أدخل عامل «الزمن» كبعد رابع إلى الابعاد الثلاثة المعتادة «الطول، العرض، الارتفاع» مما يجعل للكون بعداً رابعاً هو الزمان، وقد انتهت هذه النظرية إلى تصور آخر للزمان يتأدى في أنه منحنى وهذا يغير المفهوم التقليدي للزمان من أنه شريط ممتد. فالزمان دائرة غير منتهية على وفق النظرية النسبية(3).

وبهذا يكون العقل البشري وتصوراته سلسلة متصلة في مرحلة معينة من نضجه ومرتبطة بالزمان الخاص بتلك المرحلة، وبهذا لا يمكن أن يكون هناك مفهوماً مطلقاً أو حقيقة مطلقة بل أن كل شيء قابل للتطور والتبدل بتأثير عامل الزمن. وعلى وفق هذا التصور تتطور المدلولات والمفاهيم لتنسجم مع عامل الزمن الذي تحيا فيه فما كان حديثا يمسى تقليديا بمرور الزمن وهكذا.

وإذا نظرنا إلى بدائل أو أساليب تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يمكن أن نحصر ثلاثة أنواع رئيسية منها (4).

أ ـ التوازن عن طريق حركة سعر الصرف.

ب ـ التوازن عن طريق تغيرات أثر السعر ـ الدخل.

ج ـ التوازن عن طريق حركة رؤوس الاموال الدولية.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن هذه المناهج هي بدائل أختيارية لتحقيق التوازن، ولكن في حقيقة الامر أن للتغيرات التي طرأت على الفكر الاقتصادي عبر فترة زمنية متعاقبة أثر بالغ الاهمية في الضغط على واضعي السياسة الاقتصادية في اختيار بديل معين دون آخر.

فاستخدام التغيرات في حركة سعر الصرف للتأثير على الاسعار النسبية لعناصر التجارة الخارجية ينسجم مع طبيعة التحليل الكلاسيكي الذي يستخدم أدوات التحليل الجزئي والمتأثر أصلا بالفكر التجاري الذي يعد التجارة الخارجية أحد أهم بنود سجل المعاملات الدولية وكما كان يسمى في ذلك الوقت، فتبلور في تلك المرحلة الزمنية منهج المرونات، في حين كان ادخال ما يعرف بالمضاعف الكينزي وأثره في الدخل والاستخدام مصحوبا باستخدام أدوات التحليل الكلي سببا رئيسا في توجيه الاهتمام إلى فقرات الحساب الجاري. وجاء هذا منسجما مع الفترة الزمنية إبان المرحلة الكينزية وقد تبلور عن ذلك ما يعرف بمنهج الاستيعاب لتحقيق

---

(3) انظر الدراسة القيمة للمستشار محمد سعيد العشماوي، من يستطيع أن يوقف نزيف الزمن العربي، ع463، 1997، ص ص 63..41

(4) E. M. Bernstein, Strategic Factory in Balance of Payments adjustment, staff paper, I.M.F. August 1956,PP 161-165.

التوازن في ميزان المدفوعات(5).

وقد جاء متوافقا مع ماذكر آنفا أن معايير تصنيف فقرات ميزان المدفوعات كانت متعددة ففي مرحلة الكلاسيك كانت فقرات الميزان التجاري تصنف ضمن الفقرات الاساسية عندما كانت التجارة الخارجية محور النشاط الاقتصادي وفي المرحلة الكينزية شملت الفقرات الاساسية كل عناصر الحساب الجاري في حين كان للمدرسة النقدية تصنيفا آخر يأخذ بنظر الاعتبار كل عناصر ميزان المدفوعات بشكل أجمالي وكما سيتم التطرق إليه لاحقا.

ان الحد الفاصل في تصنيف فقرات ميزان المدفوعات بين ما يعرف بفقرات فوق الخط أو تحت الخط (◆◆◆) خاضع للفترة الزمنية التي تحكم ذلك التصنيف وإلى الاسلوب أو البديل المعتمد في تحقيق التوازن. وهذا يظهر علاقة وثيقة بين معايير تصنيف فقرات ميزان المدفوعات ومناهج تحقيق التوازن في هذا الميزان، فالتوازن في المرحلة الكلاسيكية هو توازن في مجال التجارة الخارجية أي هو توازن خارجي وهذا ما يفسر أهمالهم لمتطلبات التوازن الداخلي، أما في المرحلة الكينزية فالتوازن يستند إلى التوازن في حساب الدخل وما يرتبط به من توازن في مستوى الاستخدام أي كيفية استيعاب الدخل لتحقيق التوازن في الاستخدام وإن كان ذلك على حساب عجز الميزانية العامة أو العجز في حساب رأس المال، وهذا ما يفسر أسباب تمييز المرحلة الكنزية بعجوزات الميزانية العامة الناجمة عن تفاقم الانفاق العام وانعكاس ذلك على استنزاف الاحتياطات الاجنبية وتزايد مظاهر عجز موازين المدفوعات.

من كل ما سبق إذا كان هذا التحليل يعكس مفهوم التوازن لفترة زمنية قد أنقضت فهو إذن يعبر عن مفهوم تقليدي للتوازن فما هو مآل الحال عند النظر إلى التوازن في المرحلة الراهنة والمتمثل بهيمنة الفكر النقدي وكيف سيكون المفهوم الحديث للتوازن في ظل هذه المرحلة؟.

ثالثا ـ المفهوم الحديث (التحليل النقدي):

لقد تزامن سطوع الفكر النقدي مع مرحلة محاولة فرض النظرية الرأسمالية الليبرالية بكل قيمها على المجتمع الدولي، وهذا التزامن طبيعي بل ومنطقي، فعندما دعى فريدمان رائد المدرسة النقدية إلى التعويم في أسعار صرف العملات الدولية في أوائل الخمسينيات لم نجد صدى لدعوته في تلك الفترة لأن التوقيت الزمني لم يكن يسمح بذلك، ولكن الاستجابة الفعلية للتعويم تمالت في الوقت الراهن لانها أصبحت متوافقة مع الرغبة في التدويل والاندماج العالمي، وتجديد المطالبة في تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس الميزة النسبية لعناصر الانتاج وتقسيم العمل الدولي، ولن يكون من الصعب ملاحظة ما يمكن أن يطرأ على مفهوم التوازن من تغير في المرحلة الراهنة ليعبر عن مفهوم حديث للتوازن في ظل فترة زمنية قائمة.

وبما أن الفكر النقدي هو المهيمن الآن فسيكون للتوازن مفهوما ينطلق من وجهة نظر

---

(5) Chain, Aleternative approaches to devaluation, International Labour office Genv
Rensnaw, genva ,1989. p 64.

(◆◆◆) جرت العادة على تقسيم فقرات ميزان المدفوعات إلى قسمين. الاول ما يعرف فوق الخط (Above the line) والذي عادة ما يضم الفقرات التي تصنف على انها اساسية بينما تدرج الفقرات الأخرى والتي تصنف على انها فقرات تسوية تحت الخط ((Below the line ومن الناحية النظرية تعد الفقرات المدرجة تحت الخط مرآة عاكسة لجميع الفقرات فوق الخط لانه في حالة توفر المعلومات الدقيقة فانها تساويها بالقيمة وتعاكسها بالاشارة.

نقدية. أن المنهج النقدي انطلق من أن فقرات ميزان المدفوعات تتأثر بفائض العرض والطلب النقدي وأن هذا المنهج يؤكد في تحليله على رصيد ميزان الحساب النقدي «تحت الخط» أي أنه لا يركز فقط على الحساب الجاري أو حساب رأس المال طويل الاجل وإنما على القيمة العامة لكليهما التي تظهر تحت الخط لأن اختلالات فوق الخط هي مساوية لها في القيمة ومعاكسة لها في الاشارة لاجل ضمان تساوي الرصيد محاسبيا وفق مبدأ القيد المزدوج، فينظر إلى التوازن هنا إلى أنه توازن رصيد كلي وليس توازن فقرات معينة وعلى وفق هذا سوف يصعب التمييز بين مايعرف بالفقرات المستقلة وفقرات الموازنة مادام أن كل بنود الميزان تتأثر بأختلالات عرض وطلب النقود الذي هو العامل الاساسي في تفسير أسباب العجز والفائض في ميزان المدفوعات على وفق التصور النقدي(6).

وسيترتب على ذلك أيضا أنه سوف تضيق الفجوة بين ما يعرف بالتوازن الاقتصادي والتوازن الحسابي ويقل الفرق بين تسوية العجز وتكيفه لان حالة التوازن هنا هي الحالة التي تمثل تعادل فقرات الميزان كاملة بطرفيه الدائن والمدين أن المفهوم الحديث للتوازن هذا يقودنا إلى -

(1) لا يوجد حد قاطع ونهائي لتصنيف فقرات ميزان المدفوعات إلى فقرات أساسية وفقرات تسوية مادام أن هذا التصنيف أرتبط بتطور التنظير الاقتصادي ولفترة زمنية معينة.

(2) أن التوازن هنا هو توازن رصيد وليس توازنا بين فقرات معينة وأن فكرة وضع الخطط هي فكرة معيارية فحسب وبهذا يتم نسف سياسة التمييز وصولا إلى التوازن الكلي.

إن المفهوم الحديث للتوازن من وجة نظر نقدية سوف يترتب عليه مسألة في غاية الخطورة وهي أن وسائل تحقيق التوازن سوف لا تكترث بمعطيات التوازن الكلي داخل الاقتصاد ولا بمتغيراته الاساسية بل تهدف إلى تحقيق توازن في الرصيد النهائي بغض النظر عن وسائل تحقيق ذلك وما يمكن أن يتركه من أثار إجتماعية على بلد ما. فالمهم هنا هو البحث عن كل الوسائل التي تضمن تدفق عملات أجنبية إلى الداخل تعزز رصيد الفائض.

وإذا ما أخذنا بنظر الإعتبار أن برامج صندوق النقد الدولي المطروحة لتكييف اقتصاديات البلدان النامية التي تعاني من العجز في موازين مدفوعاتها تستند في بعدها الفلسفي إلى المنهج النقدي(7). فإن هذا يفسر لنا لماذا أن هذه البرامج لا تعير إهتماما يذكر للأثار الاجتماعية السلبية لهذه البرامج وليس من الغريب أن تجابه هذه البرامج برفض شعبي في البلدان المستقبلة لهذه السياسات فلم تأخذ سياسات الصندوق بنظر الإعتبار إتساع نطاق البطالة والضغط الاجتماعي لسياسة رفع الدعم عن السلع الأساسية أو مخاطر تصفية القطاع العام ما دام أن المحصلة النهائية تصب في قدرة البلد من تعزيز رصيده من العملات الأجنبية.

وأخيراً بقي أن نشير إلى أن تطبيق مبدأ البعد الزمني على المنهج النقدي سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى الوصول إلى نقطة معينة يحصل فيها التناقض ما بين النظرية وبعدها الزمني فتتولد الظروف التي تجعل المنهج النقدي تقليديا مادام أن التطور البشري يسير في دائرة مستمرة وليس شريطا متصلا كما يعتقد «فوكوياما». فالثنائي المنسجم «فريدمان

(6) Johnson, Monetary approach to balance of poyments, Joumal of Financial and quantitative Analysis, March, 1972. P221.

(7) Polak, Monteatary analysis of income fomation", Staff Paper, I.M.F. NOV 1957.P 58

وفوكوياما» سوف لا يلبث أن يفترقا ما دام أن المفاهيم تخضع إلى النسبية.

نتائج البحث :

من كل ما تقدم يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1ـ أن أي مفهوم اقتصادي يعبر عن مدلوله في لحظة زمنية، وأن البعد الزمني هو العامل الحاسم في تحقيق آلية الإنتقال من التقليدية إلى الحداثة.

2ـ يخضع مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات في دلالته لمدى قدرته في التعبير عن نظرية اقتصادية معينة في فترة زمنية معينة.

3ـ أن المفهوم الحديث للتوازن يحقق حالة الإنسجام بين الفكر النقدي مع المرحلة الزمنية الراهنة.

وهو يشير إلى حالة توازن الرصيد ويدحض فكرة التوازن بين فقرات معينة من ميزان المدفوعات.

المصادر :

أولا: المصادر العربية :

أ ـ الكتب

1ـ فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ دار العلوم العربية، بيروت 1993 .

2ـ عبد المنعم السيد علي ، العلاقات النقدية الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، 1992 .

3ـ ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ترجمة دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، سرت 1993 .

أ ـ محمد سعيد المشماوي، من يستطيع أن يوقف نزيف الزمن؟ العربي، ع 463، الكويت، 1997 .

ثانياً: المصادر الاجنبية:

A- books

1-Scammel W.M,international monetary policy ,mach millan ,London 1970

B-periodicals:

1- berstain .E " strategic factors in balance of payment adjustment 'staff paper ;IMF 1956

2- Chain . E, Alternative approaches to devaluation , intenational Labour office Geneva 1989.

3- Johnson , monetary approach to balance of payment . journal of financail and quantitive analysis , March 1972

4- Polak , moneatry analysis of income fomation , staff paper imf, nov1957

واقع البحث العلمي ومعوقاته في الدول العربية

الطاهر محمد نصر الهميلي
عضو هيئة تدريس - قسم الادارة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة الفاتح

تقف مختلف دول العالم اليوم وخاصة النامية منها أمام استحقاقات كبيرة في مواجهة تحديات الإنماء ومتطلبات التحديث وبكل ماتفرضه هذه التحديات من الحاجة الملحة إلى إستخدام العلم والمعرفة في حل المشكلات التي تواجهها هذه الدول وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية..

ويعد البحث العلمي بكل مناهجه وأدواته الوسيلة الأكثر فاعلية في حل ومعالجة المشكلات والازمات المختلفة التي تواجه دول العالم اليوم، وهذا ما يؤكد دور العلم كما يرى فرنسيس بيكون (1561م -1626م) حيث يذكر في معرض تحديده لدور العلم «إن الغرض من العلم هو التحكم في الطبيعة وعناصرها لصالح البشرية»(1) ويمكن أن نضيف إلى ذلك الدور الحيوي للعلم والمعرفة المنظمة في التغلب على الكثير من العقبات التي تواجه مسيرة الدول النامية بما فيها الدول العربية في تحديث وتنمية مجتمعاتها وتقليص الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير أي بين اقتصاديات متقدمة وأخرى متخلفة تعاني من إختلالات هيكلية يصعب تقويمها إلا من خلال توظيف أدوات ووسائل البحث العلمي المنظم والمنهج لإصلاح هذه الاختلالات..

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مفهوم البحث العلمي وأنواعه وخصائصه وأهدافه والتعرض إلى واقع البحث العلمي في البلدان العربية مع التركيز في هذا العرض على المعوقات التي تواجه البحث العلمي في البلدان العربية.

---

(1) عادل عوض، سامي عوض، البحث العلمي وتحديات القرن القادم دراسات استراتيجية، العدد 24، «دبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1998 ف، ص7

أولاً ـ مفهوم البحث العلمي:

إن نشاط البحث والاستكشاف هو نشاط قديم قدم الانسان بل إنه نشاط فطري حيث يسعى الإنسان إلى استخدام مدركاته وحواسه وتوظيف نشاطه العقلي والفكري في التعرف على ما حوله من مكونات وعناصر ومحسوسات وغيبيات تمثل إطاراً للبيئة التي يعيش فيها.. وعلى الرغم من أن النشاط البحثي تطور تطوراً ملحوظاً خلال المراحل الزمنية المتعاقبة إلا أن هذا التطور جاء متدرجاً من حيث الاسلوب والوسائل والادوات وذلك تبعا لتطور المعرفة والحياة البشرية ومشكلاتها وطبيعة التعقيدات التي واجهت المجتمعات الإنسانية خلال مراحلها المختلفة.

كما أن هناك عدم اتفاق على تعريف واحد للبحث العلمي بين المهتمين والمختصين بسبب الاختلاف في الأسلوب والمنهج وطبيعة المشاكل التي يتناولها الباحثون بالدراسة والتحليل، ويمكن في هذا الصدد استعراض بعض التعاريف للبحث العلمي والتي يتضح اختلافها في الصياغات التي ترد بها إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أنه لا إتفاق على الاقل على الحد الادنى من شروط البحث العلمي ومضمونه وأهميته..

حيث عرف فان دالين Van Dalen البحث العلمي بأنه«محاولة دقيقة ومنظمة وناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تواجهها الانسانية وتثير قلق وحيرة الانسان»(2)

كما يعرف لويس كيدر Louis Kidder البحث العلمي بأنه«دراسة نظامية للوصول إلى حل أو حلول للمشكلات الانسانية»(3)

ويعرف بعض العلماء البحث العلمي على أنه «استعمال التفكير البشري بأسلوب منظم لمعالجة المشكلات التي لا تتوافر لها حلول، أو للكشف عن حقائق جديدة، أو لتنقيح وإعادة النظر في نتائج صار مسلماً بها»(4)

وبالرغم من اختلاف الصياغات التي وردت بها التعاريف السابقة إلا انها تتفق فيما بينها على أن البحث العلمي هو أداة هامة لحل المشكلات الانسانية من خلال تطبيق خطوات منظمة ومتتابعة واجراءات منسقة لجمع البيانات من مصادرها المختلفة وتسجيلها وتحليلها ومن ثم استخلاص النتائج التي ينبغي أن تستخدم لحل مشكلة ما، وهذا ما يجعل من البحث العلمي نشاطا منظما ومؤسسا على التفكير والتحليل والموضوعية.

ثانيا ـ أهداف البحث العلمي:

البحث العلمي نشاط هادف يتم من خلال إجراءات وطرق وأطر منظمة ومحددة ومخططة بغرض الوصول إلى مجموعة من الاهداف الاساسية وإن اختلفت المنطلقات الخاصة لكل باحث وأسباب قيامه بالبحث ويمكن أن نوجز هذه الاهداف فيما يلي:

(2) طاهر الكلالدة، محفوظ جودة، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الادارية ،عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1999ف،ص16

(3) نفس المصدر ، ص16

(4) عادل عوض، سامي عوض، مصدر سابق ، ص20

1ـ وصف الظواهر وتفسيرها كما هي في الواقع ومحاولة تحليل هذه الظواهر والتعرف على مكوناتها باعتبار أن الظواهر تمثل مجموعة من العلاقات التي تحكم المتغيرات المؤثرة في حياة المجتمع ونظمه وقيمه ومؤسساته.
2ـ اكتشاف حقائق جديدة تمثل إضافة إلى تراكم المعرفة الانسانية من خلال التأكد من صحة نتائج سابقة وكذلك التحقق من صحة نظريات قائمة.
3ـ حل المشكلات التي تواجه المجتمع وهذا الهدف هام جداً يجعل من البحث العلمي نشاطاً مثمراً ومنتجاً وخاصة في مجتمعات تعاني من مشكلات متنوعة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.. الخ، وذلك من خلال تزويد صناع القرار وامدادهم بالنتائج التي يتم التوصل إليها من خلال البحث لاستخدامها في الاختيار بين البدائل المتاحة لحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع والتي تشكل عوائق أمام تنميته وتحديثه وكذلك في استخدام موارده الاستخدام الامثل.

ثالثا ـ أنواع البحث العلمي:

بسبب اختلاف طبيعة الظواهر والمشكلات التي يتم بحثها وكذلك التباين بين فروع العلم والمعرفة في اهتمامات كل منها بمجال معين دون آخر رغم أنها في المحصلة هي لخدمة الانسان فإن هناك أنواعاً من البحوث التي تتباين في أساليبها وادواتها ووحدة الاهتمام، ويمكن في هذا المجال ذكر بعض أنواع البحوث وهي :(5)ـ
1ـ بحوث أساسية وصفية ونظرية الغرض منها توسيع إطار المعرفة التي يتم تجميعها حول ظاهرة أو مشكلة معينة وتحسين مستوى المعرفة بالظاهرة أو المشكلة محل البحث، كما يعد هذا النوع من البحوث أساساً للبحوث التطبيقية أو التجريبية.
2ـ بحوث تطبيقية وهذا النوع من البحوث يوظف البحوث الأساسية ويطوعها لخدمة الإنسان من خلال البحث عن حلول عملية للمشكلات الواقعية والتي تتعلق بفروع المعرفة التطبيقية وفي مجالات مختلفة منها الانتاج المدني كالصناعة والهندسة والزراعة والانتاج الحربي أيضاً.
3ـ بحوث اجتماعية وهذا النوع من البحوث موجه لبحث الظواهر والمشكلات الاجتماعية بهدف تحسين جودة الحياة الاجتماعية للإنسان، من خلال تطوير علاقات الانسان ببيئته الاجتماعية وزيادة فاعلية دوره الانساني والاجتماعي وتهيئة الظروف الملائمة لذلك.
بالاضافة إلى أنواع أخرى من البحوث العلمية تشمل البحوث الكيفية والبحوث الكمية والبحوث المقارنة والسببية والاستكشافية وغيرها(6).

رابعاً ـ خصائص البحث العلمي:

يتميز البحث العلمي بكونه نشاطاً مخططاً يخضع لاجراءات وخطوات محددة ومنظمة مما ينفي عنه وبشكل قطعي الطابع الارتجالي والعشوائي في التصرف وهو بذلك يتميز بعدة خصائص هي:ـ
1ـ الموضوعية: أي بمعنى أن يتبع البحث خطوات محددة ويخضع لاجراءات واضحة ووفق

(5) علي سليم العلاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الادارية، عمان: دار الفكر، 1996، ص16 .
(6) مصطفى عمر التير، مقدمة في مباديء وأسس البحث الاجتماعي، ط3 ،طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1995، ص.

الاصول المتعارف عليها حتى يثمر في النهاية ويصل إلى نتائج علمية تخدم المستفيدين منها في حل المشكلات المطروحة، وهذا يقود إلى ضرورة أن يكون البحث متجرداً اي خالياً من التحيزات وموصوفاً بالأمانة العلمية وهذا يعتمد على دقة تنفيذ الباحث نفسه لخطوات ومنهجية البحث العلمي.(7)

2ـ المنهجية: أي أن يكون البحث ممنهجاً. أي بمعنى أن يطبق الباحث أصول البحث العلمي والخطوات والمراحل التي تتبع في اجراء البحث سواء ذلك من حيث الموضوع من خلال التحديد الدقيق للمشكلة وصياغة الفروض وجمع البيانات وتحليلها .. أو من حيث الشكل من خلال الجوانب الاجرائية مثل جودة اللغة المستخدمة في البحث والاخراج النهائي وترتيب محتوياته..

3ـ المصداقية: بمعنى أن تكون النتائج التي يتم التوصل إليها يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة المشكلة أو الظاهرة محل البحث.

4ـ الشمولية: أي أن البحث يفترض أن تتوفر فيه امكانية تعميم نتائجه على المجتمع المقصود بالدراسة والبحث. رغم أن البحث قد يقتصر في الأغلب على عينة من المجتمع الأصلي.(8)

5ـ التحديد: أي أن يكون البحث محدداً ودقيقاً في وصف الظاهرة أو المشكلة وضمن سياق مكاني وزماني محدد وواضح مما يسهل من امكانية ضبط البحث وتنفيذه بالدقة المطلوبة.

6ـ التنبؤ: لا يكتفي البحث بمجرد وصف المشكلة أو الظاهرة فحسب أو تحليل ابعادها بل يتعداه إلى امكانية التنبؤ لما سيكون عليه سلوك الظاهرة في المستقبل واتجاهاتها السلبية والايجابية.

7ـ التحكم : أي بمعنى إمكانية إعادة البحث والتجربة أكثر من مرة والتحقق من النتائج التي تم التوصل إليها وكذلك امكانية اعادة اثباتها بنفس الشروط أو نفيها.

هذا بالاضافة إلى أن هناك صفات وشروط ينبغي أن تتوفر في الباحث كذلك والتي تؤثر بدورها على جودة البحث ومن هذه الصفات الأمانة العلمية والنزاهة والقدرة العلمية على اجراء البحث وكذلك الامكانيات الجسدية والنفسية والعقلية بالاضافة إلى التجرد والحياد حتى لا يتأثر البحث بأحكام الباحث المسبقة واتجاهاته الشخصية.

خامساً ـ واقع البحث العلمي في الدول العربية:*

تعاني الدول العربية كغيرها من دول العالم الثالث من واقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي ومشكلاته. ورغم المحاولات الجادة لعدد منها بعد الاستقلال السياسي إلى تجاوز هذا الواقع بكل سلبياته مما يظهر الحاجة إلى استخدام البحث العلمي كأداة فاعلة في التخفيف من حدة هذا الواقع والتغلب على مشكلاته وتراكماته السلبية..

وتظهر المؤشرات حجم الهوة بين الدول العربية وبين الدول المتقدمة في إطار المنظومة التعليمية والبحثية في العالم وهذه الهوة تعكس حجم التباين بين الدول العربية وبين الدول المتقدمة من حيث عدد الجامعات ومراكز البحوث والدراسات والمنشورات العلمية والانتاج العلمي وحجم المخصص من الناتج الاجمالي للانفاق على انشطة البحث العلمي..

---

(7) ظاهر الكلالدة، محفوظ جودة،مصدر سابق ص28 .

(8) نفس المصدر ، ص29

* الاحصائيات والمؤشرات المذكورة حول واقع البحث العلمي في الوطن العربي مأخوذة من: عادل عوض، سامي عوض، مصدر سابق، ص31_33_34_35_36_37 .

وفي هذا الصدد يمكن الاشارة إلى مقارنة مهمة جداً قبل استعراض المقارنات الأخرى. حيث تشير الاحصائيات إلى أن نسبة غير الأميين في العالم العربي 51٪ بينما تبلغ في معظم الدول المتقدمة صناعياً 99٪ حسب معطيات سنة 1990ف . وفي هذه النسبة ما يؤكد واقع التخلف الذي تعيشه الدول العربية، ويزيد من حجم التحديات والمسؤوليات أمامها نتيجة تفشي الأمية بين سكانها، مما يضاعف جهودها للحاق بركب الدول المتقدمة ومجاراتها في استخدام التقنية والمعرفة الانسانية والاستفادة منها في تطويع البيئة وإستثمار مواردها المتاحة أفضل استثمار.

أما بخصوص عناصر المقارنة الأخرى ذات الصلة بالمنظومة البحثية والتعليمية فنجد وحسب الاحصائيات أن عدد الجامعات في الدول العربية بإعتبارها مؤسسات بحثية يوكل إليها القيام بأنشطة البحوث والدراسات حتى سنة 1996ف 130 جامعة منها 75٪ انشىء بعد عام 1970ف، وهذا يدل على حداثة معظم الجامعات العربية مقارنة بجامعات الدول المتقدمة مما يعني أن تركيزها على التدريس أكثر من البحث العلمي وعلى البحوث الجامعية أكثر من البحوث الدقيقة..

كما بلغ عدد مراكز البحوث في مجالات المعرفة والعلوم التطبيقية والنظرية في الدول العربية ما بين (300ـ386) مركزاً حسب بعض المصادر و708 مراكز بحثية حتى عام 1989ـ1990م حسب مصادر أخرى.

وتشير المصادر إلى أن عدد الباحثين العرب العاملين في مجال البحث والتطوير 318 باحثاً بمن فيهم أساتذة الجامعات لكل مليون نسمة، مقارنة مع 3600 باحث لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة.

وحسب احصائيات اليونيسكو كانت نسبة العاملين في البحث والتطوير عالمياً في الدول المتقدمة صناعياً 85،5٪ و1،5٪ في الدول العربية.

في الوقت الذي وجّه فيه مؤتمر وزراء العرب المسؤولين عن تطبيق العلم والتقنية على التنمية عام 1976ف إلى ضرورة وضع الخطط الرامية إلى الوصول بأعداد الباحثين والاكاديميين العاملين في مجال البحوث والتطوير التقني إلى حد أدنى قدره 1000 باحث لكل مليون نسمة أي إلى عدد إجمالي يقدر بـ 300،000 باحث عام 2000ف في مقابل 900،000 فني عام 2000ف بما يقابل 3 فنيين لكل باحث أو على الأقل 1:2 «كما هو الحال في الدول الصناعية»

أما بخصوص النشر العلمي فإن الاحصائيات تشير إلى أن 90٪ من أنشطة البحث والتطوير يتولاها الباحثون في الدولة المتقدمة صناعياً وعلى الأخص الولايات المتحدة الامريكية ودول المجموعة الاوروبية واليابان.

بالاضافة إلى أن 5٪ مما ينشر في الدوريات العلمية المحكمة والمصنفة عالمياً ينسب إلى دول الجنوب بما فيهم الدول العربية وأن 95٪ منها إلى الدول المتقدمة.

وفي تحليل للاوراق العلمية المنشورة خلال عام 1994ف في 3300 مجلة علمية محكمة ومدرجة في فهرس الاستشهادات العلمية (SCI) ـ وهو عبارة عن قاعدة بيانات يستخدمها الباحثون على نطاق واسع ـ متخصصة في مدى مشاركة دول العالم في الأدبيات العلمية الدولية تبين أن هناك شبه غياب للدول العربية والنامية في مجال النشر العلمي، حيث تشير الاحصائيات إلى أن نسبة المساهمة العالمية للدول المتقدمة من المقالات المنشورة بالمجلات

العلمية بلغت 59،8٪ «الولايات المتحدة، اليابان، المملكة المتحدة، المانيا، فرنسا»، في حين نسبة المساهمة العالمية للدول العربية من المقالات المنشورة بالمجلات العلمية بلغت 5،28٪ وفي هذا إشارة إلى ضعف إنتاجية الباحث في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة.

أما بخصوص نسبة المخصص من الناتج القومي الإجمالي للانفاق على انشطة البحث العلمي فإن الاحصائيات تشير إلى أن الدول العربية خصصت نسبة 2،٪ «حسب معطيات 1970ف» ، 75،٪ عام 1990ف، في الوقت الذي انفقت فيه الولايات المتحدة ما نسبته 2،9٪ من ميزانية بلغت 6500 مليار دولار سنة 1994ف، واليابان 2،8٪ سنة 1994ف، وبريطانيا 2،7٪ سنة 1994ف ، والمانيا 2،9٪ وفرنسا 2،3٪ عن سنة 1994ف.

ويتضح من خلال النسب المذكورة ضآلة حجم ما ينفق من الناتج القومي الاجمالي لاغراض البحث العلمي وأنشطته.

سادساً ـ معوقات البحث العلمي في الدول العربية:

يواجه البحث العلمي معوقات متعددة بعضها مادية وبعضها الآخر غير مادية تحد من امكانية اجراء بحوث علمية وموضوعية تثمر في المحصلة عن نتائج ايجابية يمكن استخدامها في حل المشكلات التي تواجهها الدول العربية في المجالات المختلفة.

ويمكن الاشارة إلى أن بيئة البحث العلمي في الدول العربية لا تتوفر فيها المقومات اللازمة والتي تجعل منها بيئة مؤثرة بشكل ايجابي وفاعل على مسيرة البحث العلمي واتجاهاته كماً ونوعاً .. وذلك أن البيئة الاجتماعية التي تعاني من واقع التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي هي في الواقع بيئة غير مشجعة لنشاط البحث العلمي بل أنها تميل إلى اعتبار أن البحث العلمي نشاطاً ترفياً وغير منتج، مما يقلل من شأن البحث العلمي كأحد ركائز التنمية المستدامة في الدول العربية .. ويواجه البحث العلمي إلى جانب تخلف البيئة الاجتماعية معوقات كثيرة ومن خلال استعراض بعض المؤشرات التي تكشف عن واقع البحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة فإنه يمكن استعراض بعض هذه المعوقات فيما يلي:

1ـ غياب المزاوجة العضوية والضرورية بين مراكز البحث ومؤسسات التعليم الجامعي وغيرها المناطة إليها مسؤولية اجراء البحوث العلمية لحل مشكلات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية وبين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتي تعد المستفيد الأول من نتائج البحث العلمي من خلال الاختراعات والاكتشافات ونقل التقنية واستخدامها وتطويعها لخدمة اقتصاديات الدول العربية التي تعاني في مجملها من اختلالات هيكلية. إضافة إلى ضعف القناعة من جانب القيادات الإدارية المسؤولة عن إدارة مؤسسات النظام الاقتصادي بجدوى أهمية البحث العلمي في حل المشكلات التي تعاني منها ومن ثم عدم تبني وتشجيع ودعم الباحثين ومراكز البحوث على اجراء الدراسات والبحوث المختلفة وتوظيف خلاصاتها من النتائج لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

2ـ غياب الفلسفة الواضحة والتي تبلور من خلالها سياسات محدودة وجادة للبحث العلمي على مستوى الدول العربية مما يعكس تقصيراً واضحاً من جانب المؤسسات المعنية بأنشطة البحث العلمي بما في ذلك المؤسسات الحكومية وكذلك القطاع الصناعي العام والخاص ومؤسسات التعليم .. هذه السياسات غير واضحة الأهداف والغايات أو أنها غير واقعية لا يمكن أن تتأسس من خلالها حركة نشطة للبحث العلمي في الدول العربية.

3ـ غياب الدور الريادي للجامعات ومراكز البحوث في الاضطلاع بمهام البحث العلمي من خلال العمل على اجراء البحوث العلمية، والتي سبق الاشارة إليها على أنها جامعات فتية مهامها مُنصبة على التدريس أكثر من البحث، رغم أن دور الجامعات يفترض أن يكون دوراً حيوياً وأساسياً لما تحويه من خبرات وكفاءات من باحثين وأكاديميين تحول اكثرهم إلى تقلد مناصب إدارية أبعدتهم من أهم مهامهم وهي البحث العلمي.

4ـ نقص الامكانيات المادية وعدم كفايتها في أغلب الأحيان والتي تتطلبها انشطة البحث العلمي، ويظهر ذلك من خلال ضآلة ما يخصص من اجمالي الناتج القومي للإنفاق على أغراض البحث العلمي وخططه والايفاء بمتطلباته المادية من مختبرات ومعامل وعُدد وأجهزة ومكتبات ووسائل أخرى رغم ما تتمتع به الدول العربية وفي معظمها من ثروات هائلة تسمح بالإنفاق الملائم على برامج وأنشطة البحث العلمي.

5ـ نقص البيانات والمعلومات اللازمة لاجراء البحوث العلمية في البيئة العربية ويتمثل في النقص الواضح في المصادر والمراجع والكتب والدوريات وكذلك فقر المكتبات من المحتويات العلمية المكتوبة وغيرها، بالاضافة إلى صعوبة الحصول على البيانات اللازمة من المصادر المختلفة بدعوى سرية البيانات، وكذلك الشك في جودة البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها وتميزها بعدم المصداقية مما يؤثر على نتائج البحث العلمي.

6ـ غياب التشجيع اللازم المادي والمعنوي للباحثين وطلاب الدراسات العليا والدقيقة والمختصين في شؤون البحث العلمي، وعدم تبني معظم البحوث التي يتم اجراؤها من قبل جهات رسمية سواء أكانت مؤسسات اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها عامة أو خاصة مما يعني صعوبة قبولها لفكرة البحث ومن ثم توفير وسائل التشجيع والدعم المادي والمعنوي واستثمار نتائج البحوث ومحاولة تطبيقها في الواقع. مما يقلل من قيمة البحوث التي تجرى نتيجة عدم توظيفها في تطوير الواقع.

7ـ تركيز بعض الانشطة البحثية على بعض المشكلات والظواهر والقضايا التي لا تعكس واقع البيئة العربية والتي لا تمثل ضرورة بالنسبة للنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربي في مقابل إهمال المشكلات والظواهر والقضايا الحقيقية التي تعبر عن مواطن الخلل والقصور في عناصر الاداء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للدول العربية.

8ـ فقدان الضمانات اللازمة لحماية حقوق البحث والتنقيب وبراءات الاختراع والملكية الفكرية بما يحد من ظاهرة التعدي على منجزات الباحثين والاستيلاء عليها سواء أكانت بحوث علمية أو مكتشفات مع الاشارة إلى أن هذه الضمانات قد تتمثل في تنفيذ القوانين المتعلقة بهذا الجانب.

9ـ المعوقات الفنية التي تواجه الباحثين عند إجراء البحوث وخاصة الميدانية ومنها طبيعة المشكلات المطروحة للبحث والظروف المناخية والوقت المستغرق للبحث والقيود الاجتماعية والثقافية السائدة والتي تُصعّب من مهمة الباحث العربي.

والخلاصة أن معظم المعوقات التي تواجه البحث العلمي هي معوقات مادية ونفسية وفكرية وثقافية تتمثل في الاستلاب الثقافي والفكري كأبرز مظاهر الهيمنة الاستعمارية على الدول العربية لفترة طويلة من الزمن تعرضت خلالها إلى نهب منظم لثرواتها وإمكانياتها وفرض واقع التجزئة والتبعية..

إن الدول العربية تشكل وحدة متكاملة فيما لو سخرت امكاناتها وثرواتها لصالح مشاريع التنمية والتحديث من خلال التوسع في انشاء مراكز البحوث والجامعات، وزيادة معدلات

الإنفاق على أغراض البحث العلمي والتوأمة بين الجامعات العربية ومراكز البحوث، واعتبار البيئة العربية هي بيئة البحث الأساسية التي ينبغي أن تتوفر فيها إمكانية القيام بالبحوث التي تستكشف الواقع بكل مشكلاته والعمل على بحثها ودراستها بطريقة علمية..

إن توسيع نطاق الاهتمام بالبحث العلمي يضمن الحل الأمثل لكثير من مشكلاتنا أو على الأقل الحد من آثارها السلبية على مجتمعاتنا العربية أفراداً ومؤسسات وبما يؤهلها إلى مصاف المجتمعات المتقدمة.

المصادر:

(1) عادل عوض، سامي عوض، دراسات استراتيجية. البحث العلمي وتحديات القرن القادم، العدد 24، «دبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1998ف»

(2) ظاهر الكلالدة، محفوظ جودة، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الادارية «عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1999ف».

(3) علي سليم العلاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الادارية، «عمان: دار الفكر، 1996ف».

(4) مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادىء وأسس البحث الاجتماعي، ط3 «طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1995ف».

الهوامش:

(1) عادل عوض، سامي عوض، البحث العلمي وتحديات القرن القادم،دراسات استراتيجية. العدد 24، «دبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1998ف»،ص7

(2) ظاهر الكلالدة، محفوظ جودة، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الادارية «عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1999ف»،ص16

(3) نفس المصدر ، ص16

(4) عادل عوض، سامي عوض، مصدر سابق ، ص20

(5) علي سليم العلاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الادارية، «عمان: دار الفكر، 1996ف،ص16 .

(6) مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادىء وأسس البحث الاجتماعي، ط3 «طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1995ف».

(7) ظاهر الكلالدة، محفوظ جودة،مصدر سابق ص28 .

(8) نفس المصدر ، ص29

* الاحصائيات والمؤشرات المذكورة حول واقع البحث العلمي في الوطن العربي مأخوذة من: عادل عوض، سامي عوض، مصدر سابق، ص31_33_34_35_36_37 .

تطور الفكر المالي في الحضارات القديمة [1]

أ ـ علي المهدي ناصف

يمكن التعرف على النشاط المالي للدولة عبر التاريخ من خلال دراسة طبيعة الجهاز الذي يقوم بهذا النشاط، بمعنى من خلال دور الدولة كمنظمة اجتماعية.

وبتطور المراحل التاريخية كانت هناك أهداف محددة للسلطة المنظمة لكل مرحلة بما يتوافق مع المصالح الاقتصادية لهذه السلطة والتي كان لها دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعلها تشرف وتسيطر على الموارد البشرية والطبيعية.. الخ بهدف تأمين الخدمة العامة واشباع الحاجات المختلفة للمجتمع.

ولدراسة الدور المالي في وقتنا المعاصر نلقى نظرة تاريخية للفكر المالي عبر الحضارات القديمة والتي تباينت من حيث وجهة النظر حول أهمية الهيكل المالي وعلاقته بالفكر المالي والاقتصادي والسياسي ولكن نجدها قد اتفقت بشكل عام على أن الفكر المالي يستجيب للتغيرات بالهيكل التنظيمي الاقتصادي وكذلك يتأثر بالفلسفة السياسية والاجتماعية.

ـ الفكر المالي لدى الاغريق:

في هذه الحقبة التاريخية والتي كانت تجارة الرق رائجة فأن معظم كتابات الاغريق اعتمدت على الايرادات المتأتية من هذه التجارة.

ـ الفكر المالي عند الرومان:

زاد الاهتمام عند كتّاب الرومان بالحرف الاقتصادية والزراعية وغيرها وانتقدت تجارة الرق واعتبرته غير كفؤ كدعامة للاقتصاد وبسقوط الامبراطورية الرومانية بدأت فترة العصور الوسطى والتي امتدت حتى القرن الخامس عشر.

وفي هذه الفترة أصبح مالك الارض هو صاحب السلطة أما عامة الشعب فيعملون في الأرض لصالح الحكام والاقطاعيين.

والجدير بالذكر ان النظريات الدينية كان لها دورا كبيرا، وبزيادة التجارة تراجع دور الدين وبظهور الثورة الصناعية في انجلترا والثورة الفرنسية ظهرت المصلحة الفردية وأولوية الدافع الخاص وهو النظام الرأسمالي.

---

1 ـ يجب التفرقة بين التاريخ المالي وتاريخ الفكر المالي فالأول يهتم بدراسة مصادر وايرادات الدولة وتطورها أوجه الانفاق الحكومي والموازنة العامة للدولة، أما الثاني فيشمل تطور الافكار المتعلقة بالظواهر والحقائق المالية.

❖ الرأسمالية التجارية:

تعتمد نظرة التجاريين على مبدأ تدخل الدولة وذلك بهدف الحصول على الاموال وذلك لمواجهة أعباء الحرب والظروف الطارئة وتنشيط التجارة.

ومن أواخر القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر نادي «توماس مان»(2) TMun بسياسة حماية السلع المحلية وذلك من خلال فرض الرسوم على المستوردات الخارجية.

❖ الرأسمالية الصناعية:

بتطور التقنية تطور معها الفكر المالي وبرز هذا التطور من خلال كتابات «وليم بيتي weliam Bite(3) الذي يرى ان المهمة الأولى للدولة هي حماية الملكية الفردية ومقابل ذلك يساهم الفرد في تأمين وتوفير المصاريف المختلفة للدولة وذلك بما يتناسب مع قدراته.

ومع بداية الربع الاخير من القرن الثامن عشر شهد العالم تطورات هامة منها استقلال الولايات المتحدة والتطور التكنولوجي والثورة الصناعية ظهر الفكر المالي الكلاسيكي ومن ابرز مفكريه «آدم سميت» و«ريكاردو»(4) حيث تمكن «آدم سميت» في كتابه «ثروة الأمم» ان يلخص أرائه ويعلن ان «العمل هو مصدر الناتج» كما أكد سميث بأن مصدر الضرائب هو الفائض الذي يحققه الناتج وأن فرض الضرائب على الاجور ينعكس على أسعار البيع.

الفكر الاشتراكي:

ومن ابرز مفكريه «ماركس» الذي يرى بأن الاقتصاد السياسي هو علم تشريح المجتمع، فالمجتمع مكون من طبقتين أصحاب رأس المال والعمال.

فالاولى تملك لوازم الانتاج من الناحية المادية والطبقة الثانية «العمال» تملك قوة العمل الضرورية للانتاج، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تفاعل هاتين الفئتين مما يؤدي إلى اختفاء الرأسمالية وقيام نظام جديد يعتمد على الملكية العامة لوسائل الانتاج.

ولقد وجدت هذه الافكار انتشاراً في المجتمع الاشتراكي وأصبحت الدولة تمسك بفوائض المشروعات الانتاجية بالاضافة وإلى الضرائب.

وبالرغم من الكتابات النظرية في الفكر المالي الاشتراكي التي تؤكد على أن فائض المشروعات تكفي لتمويل انفاق الدولة تبين ان الضرائب لاتزال موجودة كمصدر للايرادات العامة في أكبر الدول الاشتراكية في العالم.

الفكر المالي الاسلامي:

ظهر الاسلام لينظم دور المجتمع. ويؤكد على أهمية العمل ووضع القواعد والاسس والاداب والضوابط لكسب المال كما اهتم بأمور بيت المال وتنظيم موارده وأوجه انفاقه.

لقد اخطأ كتّاب الفكر الاقتصادي عندما أدعوا ان آدم سميت هو الذي وضع أسس المالية

2ـ Tomes-mun كان تاجرا من تجار لندن ومدير عام لشركة الهند الشرقية من مؤلفاته «ثروة انكلترا أو التجارة الخارجية عام 1630 ونشر ابنه أول مرة 1664 .

3ـ Welam Bite 1623-1627 من مؤلفاته «علم الحساب السياسي» نشر سنة 1672 .

4ـ آدم سميث ولد سنة 1723 في مدينة كيركالدى kirkcaldy في مقاطعة اسكوتلندا من مؤلفاته بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم 1776ف.

العامة وأنه واضع قواعد السياسة الضريبية والانفاقية للدولة.

فنحن نجد في مقدمة ابن خلدون انه وضع الخطوط العريضة للمالية العامة والسياسة الضريبية والانتاجية التي يجب على الدولة ان تعتمدها لتحقيق أهدافها.

والملاحظ أن ابن خلدون(5) استخدم مصطلح الجباية والذي نسميه اليوم بالضرائب. وقد فرق بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة.

تطور الفكر المالي المعاصر:

لقد تم الاتفاق من قبل جميع الكتّاب عبر التطور التاريخي للفكر المالي على أن الحاجات الانسانية والاجتماعية تتكون من :

1ـ حاجات فردية لها علاقة مباشرة بأفراد المجتمع.

2ـ حاجات عامة.

ومنذ أوائل القرن العشرين برزت مفاهيم عامة للفكر المالي وذلك من خلال اراء وافكار «كيز» وأصبحت أدوات السياسة المالية مؤثرة في جميع الجوانب.

كما ان الضرائب تعددت وظائفها من وظيفتها التقليدية كمورد مهم إلى أهداف أخرى تهدف لتحقيق غايات اقتصادية واجتماعية كدورها في معالجة الازمات الاقتصادية ومدى تأثيرها على مستوى الناتج القومي.. الخ.

العلم الحديث:

ظهر العلم الحديث في ما يسمى اليوم بعلم المالية العامة وهذا العلم عبارة عن مجموعة من القواعد والاجراءات التي يجب على الحكومات والهيئات العامة تطبيقها في تحديد الموارد المالية وتأمينها لسد النفقات وكيفية توجيه هذه النفقات .. الخ.

تطور مفهوم الضريبة:

في الحقب الأولى للتاريخ لم تكن هناك حاجات عامة ومرافق يشترك فيها الجميع يعني لم يكن هناك احتياجات مالية ذات صبغة عامة تستوجب فرض الضرائب.

وبظهور الدولة والاستقرار مما تطلب وجود حاجات عامة يجب ان توفرها الدولة أصبح من الضروري تأمين الموارد المالية اللازمة لجهاز الدولة وذلك لفرض تغطية الانفاق على الامن والدفاع الذي كان الوظيفة الاساسية، وبالتالي فرضت السلطات تكاليف الزامية على أفراد المجتمع بدأت بالتكاليف الشخصية مثل الخدمة العسكرية وانشاء الحصون .. الخ ثم أصبحت تكاليف على الاموال وذلك بفرض رسوم على الافراد لقاء خدمات تؤديها الدولة.

ان الهدف الرئيسي لفرض الضرائب في بداية الامر لم يكن هدفا اقتصاديا أو غاية للتدخل في النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي في باديء الامر إنما كان الهدف منه تغذية خزينة الدولة بالاموال الضرورية لمواجهة النفقات المختلفة.

ففي القرن الثامن عشر وتبعاً لمفهوم نظرية «العقد الاجتماعي» scial coutrate (6) كان المفهوم السائد ان الضريبة صفة تعاقدية بين الفرد والدولة والتي يدفعها الفرد نظير الامن

5ـ هو عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ولد 1332م تونس.

6ـ . jEAN - Jacques .Rousseau 1778ـ1712 .

والعدالة والخدمات التي تؤديها الدولة له وتجعله يستقر ويأمن على حياته وأمواله.

كما ان آدم سميث عرّف الضريبة على أنها عقد ايجار بين الفرد والدولة يدفعها الفرد كبديل عن الاعمال التي تقدمها الدولة.

المفهوم الحديث للضريبة:

هي مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبيه بصورة جبرية ونهائية ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العامة.

وهناك عدة خصائص للضريبة:

1ـ يجب ان تدفع الضريبة كمبلغ نقدي ولا يجوز دفعها عينياً أو كخدمة يقدمها الفرد للمجتمع.

2ـ للضريبة طابع جبرى فليس أمام المكلف بها أي خيار في أدائها ولا في كيفية دفعها ولا يحدد موعد لدفعها فهي ذات صفة الزامية.

4ـ تؤدي الضريبة دون مقابل مباشر.

5ـ للضريبة صفة نهائية ولا يحق للافراد ان يطالبوا باسترداد اموالهم التي دفعت في شكل ضرائب.

الضريبة والرسم :

الحقيقة ان هناك خلط بين الضريبة والرسم

فالرسم هو مبلغ يد فعه المنتفعون إلى الدولة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام مثل رسوم المدرسة ـ الرسوم القضائية ـ رسوم طوابع البريد ..الخ.

الفوارق الاساسية بين الضريبة والرسم

1ـ ان الضريبة لها طابع الزامي بينما الرسم فانه يرتبط بارادة المكلف ورغبته في الاستفادة من الخدمة.

2ـ يؤدى الرسم لقاء منفعة خاصة يتلقاها صاحب العلاقة.

3ـ كما أنه لا يجوز ان يزيد معدل الرسم عن قيمة المتفق المقابل له وإلا أصبح له صفة الضريبة كرسوم التسجيل العقاري أحياناً.

ومن التسميات الخاطئة التي تطلق على بعض الضرائب «رسوم السيارات الخاصة» والرسوم الجمركية فهذه ليست برسوم بالمعنى المالي والعلمي وانما هي ضرائب غير مباشرة على التوالي.

المراجع :

1ـ د. حسن عوايضه ـ المالية العامة

2ـ د. قحطان البيومي ـ المالية العامة

3ـ د. عدنان عباس علي ـ تاريخ الفكر الاقتصادي

4ـ د. أحمد الشريف ـ ندوة النظام الغربي في ليبيا 2001 طرابلس

5ـ د. عادل أحمد حشيش ـ أساسيات المالية العامة والاقتصاد المالي

المخصصات والميزانية العمومية

أ ـ ناصر بن عمران
قسم المحاسبة كلية الاقتصاد
جامعة الفاتح

هناك العديد من المخصصات في المحاسبة منها مخصص استهلاك الاصول الثابتة أو مجمع الاهلاك، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها من المدينين، ومخصص قطع الاوراق التجارية والمالية وغيرها، فهي قيم تقديرية للمحاولة للحصول على قيمة الاصل التقريبية في تاريخ معين وهو عادة تاريخ اعداد الميزانية العمومية في نهاية السنة أو الفترة المحاسبية، فإذا ما أخذنا نموذجا لهذه الدراسة مثلاً مخصص الاستهلاك فهو «يطلق على النقص في قيمة الاصل الثابت أو تكلفة استعماله خلال الفترة المحاسبية».

حيث «يتم تحديد قيمة الاصل بطريقة منطقية ومنظمة على فترات استخدامه طبقاً لمبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات والتي تخص الفترة المالية. كما إنه يستخدم حساب مخصص الاستهلاك كوسيلة للافصاح عن كل تكلفة شراء الأصل ومقدار الاستهلاك خلال الاعوام السابقة».

ومن خلال عرضنا السريع لمخصص الاستهلاك يتضح أن هذه المخصصات ليست عبئا على المنشأة فهي ليست التزاما على المنشأة بأي حال من الاحوال وبالتالي فهي ليست خصما من الخصوم حيث أن الخصوم تعرف باختصار بأنها ما على المنشأة من التزام إلا أن هناك تشابها وحيدا بين الخصوم ومخصص الاستهلاك هو أن جميع الاصول المحاسبية دائنة وجميع المخصصات طبيعتها المحاسبية أيضاً دائنة إلا أن هذا التشابه لا يبرر وضعهم معاً ضمن بند الخصوم في الميزانية وهناك سوء فهم بين المحاسبين مفاده ان البعض يضع حسابا مخصصا أو مجمع الاستهلاك ضمن الخصوم وذلك بحجة أن الخصوم والمخصصات ذو طبيعة محاسبية واحدة ألا وهي طبيعة دائنة، وهذا غير صحيح فمن الخطأ وضع هذه المخصصات ضمن بند الخصوم في الميزانية العمومية، وبناء على ذلك يجب اظهار مخصص أو مجمع الاستهلاك في قائمة المركز المالي، والميزانية العمومية مطروحاً من رصيد حساب تكلفة الاصل الدفترية أو التاريخية ضمن بند الاصول، ويظهر مطروحاً أو بعلامة سالبة وذلك لاختلاف الطبيعة المحاسبية للمخصص أو لمجمع الاستهلاك وهي دائنة عن الطبيعة المحاسبية للأصل الثابت وهي مدينة.

وبهذا التحليل المبسط عن مخصص أو مجمع الاستهلاك للاصول الثابتة يتضح أن جميع المخصصات يجب أن تظهر في الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية مطروحة من الاصل المتعلق في بند الاصل وليس كما هو شائع في بعض الكتب المحاسبية في بند الخصوم.

المراجع:

1ـ د. يونس حسن الشريف، د محمد عبدالله بيت المال. يونس محمد احشاد ـ مبادىء

المحاسبة المالية. منشورات جامعة قار يونس، بنغازي الطبعة الأولى ص424 .
2ـ رونالد كيسر. ميري ديجانت. ترجمة كمال الدين سعد. تقديم د سلطان المحمد السلطان. المحاسبة المتوسطة الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية 1988 ص425ـ440 .
3ـ مبادىء المحاسبة د. ادريس عبدالسلام اشتيوي، المركز الوطني لتخطيط التعليمي والتدريب 1370ـ1369 ، 2001ـ2002ف.

اقتصاديات التعليم في الجماهيرية

الواقع والأفاق

أ. جلال الهادي

نبذة عن تاريخ التعليم في ليبيا:

«جاء ميلاد الدولة الليبية في بداية النصف الثاني من القرن الماضي، وهي فترة عانت فيها ليبيا من ضائقات اقتصادية واجتماعية وكانت مسرحاً لأشد معارك الحرب العالمية الثانية ضراوة، ويصف جون جنتر هذه الحالة فيقول" لعل ليبيا هي أفقر بلد في العالم .. إذ ليس بها مصرفا وطنيا واحدا وليس بها طبيبا وطنيا واحدا، وبها رجل أعمال أمريكي وحيد.. وسبعة عشر خريجاً من الجامعات"

في 21 نوفمبر سنة 1949ف صدر قرار الأمم المتحدة رقم 289 الذي نص على أن " ليبيا والتي تشمل برقة وطرابلس الغرب وفزان يتعين أن تصبح دولة ذات سيادة قبل أول يناير سنة 1952"(1).

إن فقر ليبيا في الخبرة الفنية ارتبط أشد الارتباط بما لاقاه التعليم من إهمال من القوة المسيطرة على البلاد في تاريخها الحديث المعاصر، كما أن انتشار الأمية بنسبة 90٪ في فترة الخمسينيات كما جاء في تقرير اليونسكو لعام 1951 ارتبط بسياسة الاحتلال في العهد العثماني والايطالي ثم عهد الادارتين الانجليزية والفرنسية (2).

وتهدف هذه المقالة إلى تحليل واقع التعليم في الجماهيرية وتتبع تاريخ نشأته، حيث تقسم هذه المقالة إلى مرحلتين: مرحلة قبل الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال، وتضم المرحلة الأولى التعليم في العهد العثماني والاحتلال الايطالي والبريطاني والفرنسي، أما المرحلة الثانية فتضم التعليم قبل الثورة وبعد الثورة.

"لقد نشأ التعليم في ليبيا نشأة إسلامية قاصراً على حلقات الدروس التي كان يعقدها شيوخ وعلماء القوافل في المساجد والرابطات، ثم بدأت الزوايا والكتاتيب تنتشر بجهود أهلية حتى عمت أرجاء البلاد، وقد كانت المدرسة في ليبيا تمثل مرحلة وسطى بين التعليم الابتدائي الذي تمثله الكتاتيب الملحقة بالمساجد والزوايا، وبين التعليم العالي الذي تمثله حلقات العلم والعلماء في المساجد الكبرى، وكانت الزاوية بمثابة تعليم ثانوي كذلك فيها جانب من التخصص العلمي.

ويتسم النظام التعليمي في تلك الفترة بوجود ثلاثة أنماط تتمايز عن بعضها البعض وهي:

النمط الأول: وهو ما يسمى بحلقات الدراسة وهو أول نمط من أنماط النظام التعليمي في

(1) النفط والاقتصاد الليبي د. شكري غانم.

(2) أحمد محمد القماطي، تطور الادارة التعليمية من 51-75ف الجماهيرية، الدار العربية للكتاب 78 - ص167

ليبيا وأهم مايتميز به هو إجابية الدارسين وطرحهم لمواضيع الدراسة بأنفسهم والحوار بينهم وبين العلماء.

النمط الثاني: التعليم الأهلي و سمّي بهذا الاسم لقيامه بجهود أهلية.

النمط الثالث: وهو ما يسمى بالتعليم النظامي أي التعليم في صورته التقليدية المعروفة حاليا(3).

التعليم في العهد العثماني والاحتلال الايطالي والبريطاني والفرنسي (4):

لقد تعرض التعليم في العهد العثماني للإهمال من قبل الولاة العثمانيين ومن قبل الدولة نفسها، إلا أن شعورهم بأطماع الدول الاوروبية في الولايات جعلهم يغيرون سياستهم القديمة ويقومون ببعض الاصلاحات كقيامهم بإنشاء بعض المدارس الابتدائية ومدرسة عسكرية ومعهد للمعلمين كما أنشئت أربع مدارس تسمى بالمدارس الرشدية لغتها التركية وإلى جانب تلك المدارس كانت المدارس الايطالية التي تعلم الجالية الايطالية ويمكن أن نميز أهم ما يميز نشاط التعليم في العهد العثماني بما يلي:

1ـ قلة عدد المدارس واقتصارها على المراحل الأولى.
2ـ الاهتمام بالعلوم الدينية.
3ـ نشاط الجهود الأهلية تعويضا عن قلة الاهتمام الرسمي بشؤون التعليم.
4ـ عدم وجود خطة عامة لتنظيم التعليم وتوجيهه.
5ـ ارتباط المدارس الرسمية بحاجات الحكومة والجيش إلى الموظفين والعسكريين.
6ـ قيام الجاليات الاجنبية بإنشاء مدارس خاصة بها تخضع للاشراف الرسمي.
7ـ سيطرة الطابع التقليدي على نظام التعليم.

وبانتهاء الحكم العثماني في ليبيا الذي استمر فيها قرابة 360 سنة جاء الاحتلال الايطالي سنة 1911ف وقد أخذ الإيطاليون منذ اللحظة الاولى للسيطرة على البلاد بطريقتين استعماريتين هما: تشجيع الهجرة وطلينة الثقافة والتعليم.

كما اتخذوا بعض الإجراءات التي تبرز استهانتهم بالشعائر الدينية وجميع المدارس التي انشئت ليتعلم فيها أبناء الشعب العربي الليبي نظارها ومديروها من الايطاليين ولم يسند هذا المنصب إلى مواطن عربي ليبي بل أنه كان يعتبر أقل منزلة من المعلم الايطالي، وكان عمله مقتصراً على تعليم اللغة العربية والدين فقط، كما منعت السلطات الايطالية أبناء العرب الليبيين بعد الانتهاء من تعليمهم الابتدائي من الالتحاق بالمدارس الثانوية إلا في حالات استثنائية نادرة.

لقد كانت المناهج في المدارس التي يتعلم فيها أبناء الليبيين متشابهة إلى حد كبير مع نفس المناهج التي كانت تطبق في المدارس الايطالية في المدن الايطالية، وكان التلميذ يدرس عن إيطاليا قبل أن يعرف شيئا عن وطنه ليبيا، كما كان يتعلم ان ليبيا مستعمرة إيطالية.

وبمجرد طرد القوات الايطالية والالمانية من الاراضي الليبية ودخول الجيش الانجليزي طرابلس في يناير عام 1943ف بدأ المواطنون الليبيون يحسون بضرورة الاهتمام بالتعليم وأبدوا رغبتهم في فتح المدارس التي أغلقت كلها بسبب الحرب.

---

(3) احمد القماطي مصدر سابق ص68.70

(4) عبد العزيز زوارة ـ مصطفى محمد الشتوي ـ صور من تطور المجتمع الليبي ص94.96 واحمد القماطي، مصدر سابق ص100.148

لقد عقدت الادارة البريطانية التي تولت شؤون طرابلس وبرقة مؤتمراً تحت إلحاح المواطنين وقد شمل المؤتمر عدة نقاط:

1ـ الخطوات الضرورية التي ينبغي أن تتبع لتلبية رغبة المواطنين العرب لتعليم أبنائهم.
2ـ تحديد عدد المدارس التي سيعاد فتحها.
3ـ تقدير الميزانية اللازمة لهذه المدارس.
4ـ المناهج اللازمة والكتب الدراسية المقررة.

وتبنت الإدارة البريطانية في برقة تطبيق النظام التعليمي المصري، كما طبقت النظام التعليمي الفلسطيني في طرابلس، وعمدت فرنسا إلى فرض النظام التونسي في فزان، وانعكست هذه الانفصالية على المواد الدراسية في المدارس وعلى أهداف التعليم والخطط والمناهج (5).

وهكذا ورثت ليبيا بعد تخلصها من الحكم العثماني ثم من الاحتلال الايطالي ثم من الاحتلالين البريطاني والفرنسي تركة مثقلة بالفقر والتخلف والدمار في مجال التعليم ولا سيما في مجالات أخرى كالصحة والزراعة.. الخ. وهذا ما يكشف عن اتفاقهم في إتباعهم سياسة النهب والسلب لخيرات البلاد وطمس ثقافة وعروبة إسلام أهل البلاد.

التعليم بعد الاستقلال من 1952ـ1995ف:

لقد مر التعليم الوطني بمرحلتين هامتين في طريق تطوره وهما:

1ـ مرحلة التنظيم والتوسع من أجل تعويض التخلف والتمزق السياسي والثقافي.
2ـ مرحلة انعقدت فيها الامال لتكون طريق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي من أجل تحقيق الأهداف العليا للمجتمع(6).

ففي هذه المرحلة صدر أول قانون للتعليم المعروف بقانون رقم (5) لعام 1952ف وفيه ترجمت الحقوق الدستورية إلى نظم وإجراءات تعليمية وبدأ التعليم عربياً قومياً هادفاً إلى تهيئة الظروف والامكانات الكفيلة بتربية المواطن وتعويضه عن الحرمان الطويل الذي سبق الاستقلال وتمكينه من أن يقوم بدوره إيجابياً في صنع حياة جديدة على أرضه.

ومع بداية عام عام 1963ف دخل التعليم مرحلة جديدة تجسدت في تركيز الاهتمام بالجانب الكيفي اضافة إلى الجانب الكمي على أساس من التخطيط الشامل بعيد المدى وبذلك صممت الخطة الخمسية الاولى لتحقيق الاهداف التالية:

1ـ إعداد المواطن إعداداً يؤهله للقيام بدوره في مجتمع عصري مسلح بمعارف مختلفة تمكنه من القيام بذلك الدور على أكمل وجه.
2ـ إتاحة الفرصة لكل النشيء لتكملة المرحلة الابتدائية من التعليم كحد أدنى.
3ـ النهوض بمستويات التعليم بعد المرحلة الابتدائية لتحقيق كل الاغراض التعليمية.
4ـ تنويع مناهج الدراسة التي تلي المرحلة الابتدائية لتمكين الطالب من اختيار المجال المناسب لمواهبه وميوله.
5ـ التنسيق بين مشروعات التعليم وبين حاجات البلاد في مختلف ميادين العمل(7).

ويمكن تلخيص المعالم الرئيسية للسياسة التعليمية في تلك الفترة في النقاط التالية:

1ـ اعتبار المرحلة الابتدائية مرحلة إلزامية ومجانية كحد أدنى.

---

(5) احمد محمد القماطي، مصدر سابق ص140ـ149
(6) احمد محمد القماطي، مصدر سابق ص182
(7) احمد محمد القماطي، مصدر سابق ص183، 228، 229

2ـ تعريف الطفل بمحيطه الاوسع من ناحيته الطبيعية والبشرية وبمباديء دينه المقدس، وإعداده للمستقبل.
3ـ عدم تقييد الزيادة في إعداد طلاب المدارس.
4ـ زيادة أعداد طلاب المدارس الثانوية الفنية بغية تخريج الاعداد الكافية من المساعدين الفنيين المتخصصين في كل المجالات لملء الفراغ القائم في ميادين واسعة ينتظر لها أن تنمو اتساعاً تبعاً لازدياد برامج الخطة.
5ـ اعداد معلمين مدربين تدريباً عالياً للعمل في مختلف مراحل التعليم بحيث يكونون نواة تقييم على الدوام، وتقوم بإجراء دراسات حول التعليم ولوازمه وتأثره بالبيئة الليبية بشكل عام وأثره عليها، كما تقوم بأعمال البحث العلمي التطبيقي.
6ـ اعداد رواد الريف.
7ـ توفير كل الوسائل التعليمية الكفيلة بالمساعدة على رفع مستوى التعليم .

وبعد قيام ثورة الفاتح عام 1969ف تغيرت السياسة التعليمية تغييراً كبيراً اتجهت تلك السياسة نحو:
1ـ البدء في علاج مشكلات التعليم من واقعها الفعلي وتقدير الموقف بشأنها على أساس الواقع الميداني.
2ـ تأكيد العناية بعلاج المشكلات الاساسية للتعليم في الجماهيرية العربية الليبية، مثل استيعاب الاطفال في سن التعليم الالزامي، التوسع في تعليم المرأة، خفض الفاقد في التعليم الابتدائي، اعادة النظر في تنظيم جهاز التعليم، إعادة النظر في خطط التعليم، الاهتمام بتحسين كيفية التعليم.
3ـ إيقاف العمل بالخطة الخمسية الثانية (69ـ74) التي أعدت في العهد الملكي السابق، وإعداد مخطط ثلاثي جديد للسنوات القادمة الثلاث (72/73ـ75) يتفق مع الفلسفة الاجتماعية الجديدة للمجتمع العربي الليبي.

كما أن أهداف النظام التعليمي في الجماهيرية قد تبلورت من خلال التحديد الواضح لتلك الاهداف التي نوردها فيما يلي:
1ـ إعطاء أهمية للتعليم المهني في نظام التعليم الجديد.
2ـ تعديل وتحسين المناهج بحيث تعد الطلاب بعد تخرجهم للمساهمة في بناء دعائم الاقتصاد الوطني.
3ـ الاسراع في عملية الجهاز التعليمي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المعلمين في مختلف مراحل التعليم.
4ـ تحسين الادارة في المؤسسات التعليمية عن طريق الشروع في تطبيق برامج التدريب بمختلف الكوادر الادارية في نطاق التعليم.
5ـ إنشاء وتكييف عمل مراكز البحوث التعليمية.
6ـ ضمان الحاق التلاميذ كافة بالمدارس حتى نهاية المرحلة الاعدادية.
7ـ النهوض بالتعليم الفني والمهني عن طريق الدراسات النظرية بالتدريب العلمي(8).

نظام التعليم وسلمه في ليبيا خلال الفترة من 1952ف إلى 1995ف(2)

بعد الاستقلال جاء دستور البلاد ليضع الاسس التشريعية الكفيلة بإنشاء تنظيمات وتشكيلات إدارية تتفق ومطالب هذا الاستقلال وأهدافه حيث نص على أن ليبيا تسمى

(8) 290ـ285

بالمملكة الليبية المتحدة وتتكون من ثلاث ولايات لكل منها شخصيتها الاعتبارية ومجلس تنفيذي مسؤول عن أمورها الداخلية، وتأثرت الادارة التعليمية بهذا الوضع الدستوري وعبر عنه أول قانون للتعليم لعام 1952ف حيث نظمت الادارة التعليمية بمقتضاه على مستويين «مستوى الحكومة الاتحادية ـ مستوى الولايات». ويبين الشكل الاتي الهيكل الاداري لكل من وزارة المعارف الاتحادية وكل نظارة من نظارة المعارف في الولايات الثلاث.

وفي عام 1963ف توحدت ليبيا بعد صدور التعديل الدستوري، وكان لابد للإدارة التعليمية من أن تتأثر بها فأخذت الاتجاه المركزي إلى جانب الاتجاه اللامركزي فقد أصبحت وزارة المعارف هي السلطة الوحيدة المهيمنة عن شؤون التعليم في البلاد وعلى جميع المستويات.

وبصدور قانون التعليم لسنة 1965ف الغى بمقتضاه التعليم العام لسنة 1952ف تغير اسم وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم.

ومنذ قيام ثورة الفاتح تطور الهيكل التنظيمي لقطاع التعليم، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة سنة 1970ف قراراً بشأن تنظيم الوزارة وبموجبه تغير اسمها من وزارة التربية إلى وزارة التربية والارشاد القومي، وبصدور قرار سنة 1972ف تغير الاسم إلى وزارة التعليم والتربية. بعد أن صدر القانون رقم (134) لسنة 1970ف بشأن التربية الصادر في نفس السنة تشكل الهيكل الاداري للإدارة التعليمية على مستويين «مستوى مركزي ومستوى محلي».

وحتى يتكيف جهاز الادارة التعليمية مع ما يتناسب وتحقيق مبادىء الثورة أصدر مجلس الوزراء قراراً بإعادة تنظيم وزارة التعليم والتربية على المستوى المركزي حيث نصت مادته الثانية على تكوين الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم والتربية وعلى أساس هذا القرار أصدر وزير التعليم والتربية القرار رقم (113) لسنة 1973ف أصبح بموجبه الهيكل الاداري لوزارة التعليم والتربية.

أما السلم التعليمي فإنه يبدأ بالطفل من السادسة ويتدرج في المراحل الآتية:

التعليم الاعدادي ـ التعليم الثانوي بانواعه ـ التعليم الجامعي.

وتشارك ليبيا بهذا النظام الكثير من البلدان العربية حيث يعتبر التعليم الابتدائي قاعدة التعليم ويستغرق ست سنوات دراسية، ثم يقوم من بعده التعليم الاعدادي من ثلاث سنوات ليصب في التعليم الثانوي من ثلاث سنوات ويتوج هذا النظام التعليم الجامعي بكلياته المتخصصة. ويقوم هذا التعليم على اساس مبدأ تكافؤ الفرص، فهو متاح أمام جميع المواطنين دون اعتبار للفروق الاجتماعية أو الاقتصادية إذ تتحمل الدولة نفقاته وتضطلع بتوجيهه والتخطيط له.

وفي الفترة التي تلت ثورة الفاتح لم يطرأ على السلم التعليمي أي تغير يذكر من حيث مراحله وعدد سنوات الدراسة في كل مرحلة وتتابعها، غير أن التعديلات التي أدخلت عليه ما هي إلا شيء من قبيل إصلاح التعليم ومن أبرز ما طرأ على السلم التعليمي في عهد الثورة ما يلي:

1ـ بدء تصفية التعليم الاعدادي الفني من العام (69ـ70).

2ـ بدء العمل بنظام النقل الآلي في صفوف التعليم الابتدائي جميعها ما عدا الرابع والسادس ابتداءً من عام 70ـ71 .

3ـ التقريب بين التعليم الديني والتعليم المدني.

4ـ إطالة عدد سنوات الدراسة الالزامية لتغطي المرحلة الاعدادية.

وقد شهدت مراحل التعليم المختلفة وما يتصل بها من أعداد طلبة وطالبات او مدرسين

ومدرسات ومدارس وفصول تطوراً ملحوظاً.

الانفاق على التعليم «تكاليف التعليم» في الجماهيرية:

تشتمل التكاليف على نوعين من التكاليف:التكاليف الجارية والتكاليف الرأسمالية ويعتبر تمويل التعليم العامل الذي يحرك مختلف العمليات ويدفع تطورها في مختلف المجالات، فأمانة التعليم هي التي تتحمل عبء تمويل التعليم في مختلف مراحله سواء في ميزانيته العامة أو في ميزانية التنمية، أما القطاع الخاص فلا يتحمل إلا جانباً يسيراً في تشغيل المدارس الخاصة، ومدارس رياض الاطفال التي ينشئها (9).

ويشكل الانفاق على التعليم أحد أهم المؤشرات التي يقاس بها الجهد الانمائي المبذول في هذا الميدان، هذا وتجدر الاشارة هنا إلى أن الانفاق على قطاع التعليم يتكون من جانبين أساسيين هما إجمالي نفقات الميزانية التسييرية، وإجمالي نفقات الخطط وميزانيات التنمية، بجميع مستوياته ونظمه بما فيها التعليم والتدريب المهني.

وتشمل تكاليف التعليم في الجماهيرية على نوعين من التكاليف تكاليف جارية وتعبر عنها مصروفات الميزانية التسييرية على التعليم والتكاليف الرأسمالية وتعبر عنها ميزانية التنمية (10).

أولا: التكاليف الجارية : (11)

تعرف التكاليف الجارية بأنها تلك التكاليف اللازمة للعملية التعليمية والتي تتغير بتغير أعداد الطلبة مثل تكاليف رواتب المدرسين والكتب وغيرها .. وتتضمن التكاليف الجارية لقطاع التعليم المصروفات الفعلية للميزانيات التسييرية لقطاع التعليم موزعة على الابواب الرئيسية الثلاثة:

الباب الأول المهايا والمرتبات والمخصصات النقدية العينية.

الباب الثاني يتضمن المصروفات العمومية.

الباب الثالث: مصروفات الجامعات والمعاهد العليا.

وتشكل تكاليف الباب الاول الجزء الاكبر من إجمالي الانفاق الاداري ويشكل الانفاق على المرتبات والمهايا عن طريق الميزانية التسييرية متضمناً نصيب الاجور والمرتبات للجامعات والمعاهد العليا أكبر عنصر من عناصر الانفاق الاداري حيث شكلت 80.8٪ كأهمية نسبية، 8.7٪ للباب الثاني، 10.4٪ للباب الثالث سنة 1974ف وصلت إلى 91٪ ، 6.7٪ ، 2.3٪ على التوالي سنة 91-1992ف.

وخلال 30 سنة مضت من 1965-1995ف بلغت مخصصات الانفاق الاداري 4010.691 مليون د.ل ، أنفق فعليا 7471.933 مليون د.ل متجاوزاً المخصص ومسجلاً عجزاً مقداره 3461.242 مليون د.ل مما يدل على ضخامة ما أنفق فعلياً على قطاع التعليم كنفقات إدارية ، وخلال تلك الفترة تأرجحت الانفاقات الادارية سواء بالزيادة أو النقصان خلال تلك الفترة.

1- إتخاذ بعض الاجراءات الادارية المتمثلة في تخفيض الجهاز الاداري لقطاع التعليم.

2- وقف التعاقدات مع المدرسين غير الليبيين.

---

(9) أحمد محمد القماطي، مصدر سابق ص178.231.366

(10) دورة تدريبية في اقتصاديات التعليم، المنظمة العربية للتربية والعلوم.

(11) بحث عن : اقتصاديات التعليم في الجماهيرية، جامعة قار يونس ص2

3ـ تأخر المعاشات في بعض السنوات.
4ـ إعادة استعمال الكتب التي تم إستعمالها سابقاً لا يتطلب طباعة كتب جديدة.
5ـ تخفيض الصرف على الأدوات المكتبية والقرطاسية.

ثانياً: التكاليف الرأسمالية: (12)

وهي تلك التكاليف التي لا تتغير بسهولة نتيجة لتغير أعداد الطلبة مثل المباني والساحات والادارة المركزية.. الخ، إلا إذا زاد عدد الطلاب بشكل كبير فيكون هناك حاجة إلى زيادة المباني وما في حكمها.

لقد حظى قطاع التعليم خلال فترة ثلاثين عاماً باهتمام كبير خصوصاً بعد قيام الثورة، فعند موازنة مخصصات التنمية الموجهة للتعليم خلال الخمس سنوات السابقة للثورة بمخصصات الخمس سنوات اللاحقة لها لاحظنا الفرق الشاسع بينهما ففي حين لم يزد مجموع هذه المخصصات في السنوات الخمس الاولى عن 54.700 مليون د.ل نجد أن هذه المخصصات في السنوات اللاحقة حوالي 195.300 مليون د.ل أما إذا نظرنا إلى إجمالي مخصصات التنمية لقطاع التعليم خلال الفترة من 65ـ1995ف نجدها قد بلغت 2423.400 مليون د.ل أنفق منها فعلياً 1860.300 مليون د.ل بفائض 563.10 مليون د.ل وقد وزع المنفق كما يلي:

- 53.8٪ أنفقت على التعليم الاساسي والمتوسط.
- 25.8٪ أنفقت على التعليم الجامعي.
- 20.7٪ أنفقت على التعليم والدراسات العليا سواء بالداخل أو الخارج.

والجدير بالذكر أن الانفاق الانمائي على قطاع التعليم إرتبط ارتباطاً مباشراً بدخل النفط، فعند مقارنة دخل الدول من النفط ومخصصات التنمية لقطاع التعليم نكتشف العلاقة الطردية بين هذين المؤشرين ولعل الجدول التالي يبين تلك العلاقة:

السنوات	دخل النفط بملايين د.ل	المخصصات
1965	116	7.2
1970	469	17.1
1975	624	110.0
1980	219	145.0
1985	10.9	117.4
1990	9.8	97.5

ثالثاً التكاليف الكلية :

تجمع التكاليف الكلية بين التكاليف الجارية والتكاليف الرأسمالية سواء كانت تكاليف مخصصة أو منفقة فعلياً كما هو موضح بالمعادلتين التاليتين:

التكاليف الكلية المخصصة = التكاليف الثابتة المخصصة + التكاليف المتغيرة المخصصة.

التكاليف الكلية المنفقة فعلياً = التكاليف الثابتة المنفقة فعلياً + التكاليف المتغيرة المنفقة فعلياً.

حيث تعنى التكاليف الثابتة التكاليف الرأسمالية «الانمائية».

أما التكاليف المتغيرة فهي تعني التكاليف الادارية «الجارية».

وخلاصة القول إننا لعلنا أدركنا من عرضنا السابق أن التجربة التعليمية في الجماهيرية مدعوة بحكم حاجات العصر المتغيرة ومطالبه المتنوعة وبحكم الحاجات المتعددة والمتعارضة أحياناً في شتى جوانب الحياة إلى أن يوفق في داخله بين مفارقات عديدة بل تعارضات كثيرة، من أبرزها التوفيق بين مزيد العناية بالاعداد المهني والتقني وبين تقديم المعارف الاساسية وأدوات المعرفة الاساسية، ومنها التأليف بين الاهتمام بالدراسات العلمية والتكنولوجية وبين الاهتمام بالدراسات الانسانية.. الخ غير ان العمل التنموي في أي ميدان هو في النهاية توحيد الاضداد، وايجاد الصيغة المثلى من التوازن بين عوامل الجذب المختلفة.

الهوامش:

(1) النفط والاقتصاد الليبي د. شكري غانم.

(2) أحمد محمد القماطي، تطور الادارة التعليمية من 51-75ف الجماهيرية، الدار العربية للكتاب 78 ـ ص167

(3) أحمد القماطي مصدر سابق ص68-70

(4) عبد العزيز زوارة ـ مصطفى محمد الشتوي ـ صور من تطور المجتمع الليبي ص94-96 وأحمد القماطي، مصدر سابق ص100-148

(5) أحمد محمد القماطي، مصدر سابق ص140-149

(6) أحمد محمد القماطي، مصدر سابق ص182

(7) أحمد محمد القماطي، مصدر سابق ص183،228،229

(8) 285-290

(9) أحمد محمد القماطي، مصدر سابق ص178-231-366

(10) دورة تدريبية في اقتصاديات التعليم، المنظمة العربية للتربية والعلوم.

(11) بحث عن : اقتصاديات التعليم في الجماهيرية، جامعة قار يونس ص2

(12) التطور الكلي للتعليم في الجماهيرية، المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريب.

(13) دورة تدريبية في تعاملات التعليم . مصدر سابق والنقد الكلي للتعليم في الجماهيرية، المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية.

الخصخصة

أ. أسامة محمود بن منصور
قسم المحاسبة. كلية الاقتصاد
جامعة الفاتح

تختلف المسميات العربية لمصطلح الخصخصة فيطلق عليها البعض التخصيصة، أو الخوصصة أو التحول إلى الخاص أو توسيع قاعدة الملكية.. وبالرغم من اختلاف المسميات إلا أنها تشير بصفة عامة إلى تلك الاستراتيجية التي تسعى إلى تغيير صفة الاقتصاد القومي من اقتصاد يرتكز على القطاع العام إلى اقتصاد يرتكز على النشاط الخاص، أي انها تلك الاستراتيجية التي تنقل زمام المبادرة من القطاع العام إلى القطاع الخاص ليتولى قيادة النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص في تمويل وإدارة الاستثمارات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والادارية والتنظيمية لتوفير الاستغلال الامثل للاستثمارات المتاحة وإضافة طاقات إنتاجية جديدة للاقتصاد القومي وذلك بهدف:

أولا: رفع كفاءة الاقتصاد القومي مما يؤدي إلى :

1. توفير الحاجات الاساسية من السلع والخدمات بشكل جيد لجميع أفراد الشعب وبخاصة محدودي الدخل.
2. خلق فرص عمل تستوعب الزيادة المستمرة في القوى البشرية.
3. تحسين ميزان المدفوعات والعمل على ان يكون في صالح الدولة.
4. تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة وتحقيق التوازن بين المصروفات والايرادات العامة.
5. القضاء على التضخم.
6. الحصول على التكنولوجيا المتقدمة إما بنقلها إلى الداخل أو الحصول على تراخيص براءات الاختراع.
7. إتاحة الوقت والجهد للدولة لاعداد وتنفيذ عمليات البنية الاساسية.

ثانيا: معالجة المشاكل الناجمة من اختلال الاوزان النسبية

وذلكل لكل من القطاعين العام والخاص وما ترتب عليه من تدهور الاداء الاقتصادي لمشروعات القطاع العام وضعف القدرة التصديرية وتحقيق عجز دائم في موازنة الدولة فضلاً عن ظهور البطالة السائدة بجانب البطالة المقنعة.

❖ إجراءات الخصخصة :

يتم تصنيف الوحدات الاقتصادية «شركات القطاع العام» وذلك من خلال اجراء تقييم لشركات القطاع العام متمثلة في تقييم إنتاجية وأداء الشركات خلال فترات مالية سابقة ومستقبل أدائها